استكشاف حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية

السياسات والمؤسسات ومراكز النفوذ

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استكشاف حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية

السياسات والمؤسسات ومراكز النفوذ

الأمم المتحدة
بيروت

© 2026 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن. لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

منشورات الأمم المتحدة
E/ESCWA/CL1.CCS/2026/1
PDF ISBN: 9789211575392
2500592A

شكر وتقدير

أعدت هذا التقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحت التوجيه العام للأمينة التنفيذية، رولا دشتي، وبناء على إرشادات رئيسة مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، السيدة كارول شوشاني شرفان.

قائدة الفريق والمساهمة في التقرير

السيدة ريم النجداوي، رئيسة فريق سياسات الغذاء والبيئة، الإسكوا

المؤلفة الرئيسية

السيدة ماريا بيلار أورو باز، مسؤولة شؤون اقتصادية، الإسكوا

المساهمون

السيد فاضل قابوب، أستاذ مشارك في الاقتصاد بجامعة دينيسون ورئيس المعهد العالمي للازدهار المستدام

السيد يونس أبو أيوب، كبير مسؤولين لشؤون الحوكمة والإدارة العامة، الإسكوا

السيد فيديل بيرنجيرو، مسؤول شؤون اقتصادية، الإسكوا

مساعدون لشؤون البحوث

السيدة إستال الجمال، باحثة مساعدة، الإسكوا

السيدة ليال جدعون، باحثة مساعدة، الإسكوا

السيد وسام حوراني، مساعد مشروع، الإسكوا

السيدة فيديل رمال، باحثة متدربة، الإسكوا

الإنتاج

قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا

الرسائل الرئيسية

الحوكمة الفعالة، المرتكزة إلى الشفافية والمساءلة والفعالية والمشاركة والإنصاف وسيادة القانون، عامل حاسم في تحول النظم الغذائية لكي تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بطريقة مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

تتعرض النظم الغذائية في المنطقة العربية لضغوطات شديدة. ففي عام 2023، كان 66 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، وما يقارب 40 في المائة من سكان المنطقة في دائرة انعدام الأمن الغذائي. إن سلاسل الإمداد وسبل العيش والتغذية في المنطقة العربية مهددة بسبب انتشار النزاعات، وتداعيات تغير المناخ، وشح الموارد الطبيعية، واتساع رقعة الأراضي الصحراوية التي تشكل 80 في المائة من مساحات المنطقة، والاعتماد الشديد على الواردات.

ولا بد من تحديد اتجاه واضح للسياسات العامة حتى تسترشد به عمليات سنّ التشريعات وصنع القرارات. تاريخياً، اتبعت بلدان المنطقة العربية مسارات متباينة، من الاكتفاء الذاتي إلى تحرير السوق، وحققت نتائج متفاوتة. واليوم، تتداخل أطر مثل الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والحق في الغذاء.

تُعد المؤسسات القوية ذات التنسيق الجيد ضرورية للتغلب على أوجه التجزؤ الأفقية والرأسية. وهناك مبادرات واعدة، مثل الهيئات الرفيعة المستوى المعنية بالنظم الغذائية الوطنية، والجهود المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والنهج التشاركية اللامركزية. وتزداد فرص نجاح هذه المبادرات إذا ما دعمت بالتصميم السليم والتمويل الكافي وبناء القدرات.

ترسيخ المساءلة والشفافية وسيادة القانون يبني الثقة. العمليات المستنيرة لصنع القرار وآليات المساءلة المحكمة ضرورية للحدّ من الفساد وسوء إدارة الموارد في النظم الغذائية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالنزاعات.

البيانات ركيزة للسياسة القائمة على الأدلة ولآليات الرصد الناجعة، إلا أن تصميم السياسات ورصدها مقيّدان بضعف القدرات المؤسسية، والإحصاءات القديمة، وضعف الشفافية والوصول إلى البيانات. ومما يعزز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة: تحسين البنية التحتية للبيانات والقدرات التقنية والتعاون الإقليمي، ودمج مخرجات البحوث العلمية والتكنولوجيات الجديدة.

مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات منتجي الأغذية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، تضمن شمول آراء الجميع. وقد أجري أكثر من 200 حوار بين أصحاب المصلحة بشأن تحوّل النظم الغذائية خلال السنوات الأخيرة، ولكن من الضروري إضفاء طابع مؤسسي أقوى على هذه الحوارات، ولا بد أيضاً من إيلاء اهتمام أكبر لديناميات النفوذ.

مشهد حوكمة النظم الغذائية مشوب بأوجه خلل عدّة في النفوذ، وتحديات متنوعة عابرة للحدود، تشمل شحّ الموارد والاعتماد على الواردات والنزاع، ما يعقد حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية. والتعاون الإقليمي ركيزة لإدارة الموارد الطبيعية المشتركة، ولسدّ الثغرات في الأسواق وتدارك عدم المساواة في التجارة العالمية، ودعم التحولات العادلة في حالات ما بعد النزاع.

التضامن الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعززان التجارة العادلة، وتمويل العمل المناخي، وتخفيف عبء الديون، والاستخدام المستدام للموارد. وبوسع بلدان الجنوب العالمي أن تدفع نحو نظم غذائية دولية أكثر إنصافاً من خلال إعادة النظر في الهياكل العالمية الموروثة والإصلاحات الرائدة.

يتطلب تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية لوجهة واضحة للسياسات، وتنسيقاً بين المؤسسات، وآليات للمساءلة، وأنظمة قوية للبيانات والرصد، وحوكمة شاملة وتشاركية، والاعتراف بديناميات النفوذ وأوجه عدم المساواة الهيكلية.

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 4

مقدمة 8

السياق السياسي والمؤسسي 10

ألف. سياق السياسات العامة الإقليمية 10

باء. الإطار المؤسسي 14

فعالية المؤسسات 20

ألف. فعالية الحكومة ومساءلتها 20

باء. أنظمة البيانات والرصد 23

جيم. مشاركة أصحاب المصلحة 29

التحديات النظمية وهياكل النفوذ في حوكمة النظم الغذائية 32

ألف. استدامة الموارد الطبيعية 33

باء. الاعتماد على الواردات وعدم المساواة في الأسواق العالمية 36

جيم. انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات السياسية والنزاع 39

تحسين الحوكمة في مجالات السياسات العامة الرئيسية 42

ألف. المخزون الغذائي الاستراتيجي 42

باء. السياسات التجارية 45

جيم. الدعم الغذائي وضبط الأسعار 47

المراجع 51

الحواشي 59

قائمة الجداول

الجدول 1. أهداف السياسات المذكورة صراحة في مسارات تحول النظم الغذائية 12
الجدول 2. الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية 14
الجدول 3. توفر البيانات المطلوبة لمؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 23
الجدول 4. مصادر البيانات الخاصة بالرصد التغذوي 26
الجدول 5. تاريخ آخر تعداد زراعي لكل بلد 27
الجدول 6. درجات الدول العربية على دليل الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية لعام 2024 30
الجدول 7. أهم الواردات والصادرات في عام 2021، بحسب القيمة 37

قائمة الأشكال

الشكل 1. دليل الحكم المحلي 2023 22
الشكل 2. شهور من مخزون القمح في المنطقة العربية 43
الشكل 3. مخزون القمح العالمي وأسعار الأغذية 44

قائمة الأطر

الإطار 1. مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي المعني بالنظم الغذائية 13
الإطار 2. الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2023-2035: الأهداف والإطار المؤسسي 18
الإطار 3. النهج التشاركية: مجتمعات الري في المنطقة العربية 19
الإطار 4. رصد التحول في النظم الغذائية 28
الإطار 5. تحول النظام الغذائي: عملية تشاركية 31
الإطار 6. تحسين حوكمة الاستثمار الأجنبي في الأراضي 35
الإطار 7. التعاون فيما بين بلدان الجنوب 41
الإطار 8. قطاع الألبان التونسي على شفا الانهيار 48
الإطار 9. إصلاحات في سياسات دعم الغذاء في مصر 49

مقدمة

©praphab144/stock.adobe.com

تتألف النظم الغذائية من شبكة معقدة، تضم أشخاصاً ومؤسسات، ومواقع وأنشطة. وتعمل النظم على مراحل مختلفة، تبدأ من إنتاج الأغذية، ثم معالجتها، فنقلها، وأخيراً تسويقها واستهلاكها. وإذا عملت بفعالية، فهي دعامة للأمن الغذائي، والتغذية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

ولكنّ هذه النظم تتعرض في المنطقة العربية لضغوط شديدة. ففي عام 2023، عانى 66 مليون شخص، أو 14 في المائة من سكان المنطقة، من نقص التغذية، وطال انعدام الأمن الغذائي، بدرجات متفاوتة، ما يقرب من 40 في المائة من السكان[1]. وتحدّ عوامل عدّة من طاقة النظم الغذائية على توفير الغذاء للجميع بكميات كافية ومن نوعية مغذية، تشمل النزاع وتغير المناخ والتوسع الحضري وشح الموارد الطبيعية والعولمة والاعتماد على الواردات.

ولا يزال النزاع شديدَ العنف في السودان وغزة واليمن، ونجمت عنه موجات نزوح كبيرة، فتفاقمت حالات الطوارئ الإنسانية مع تزايد الخسائر البشرية، واشتداد الخلل في سلاسل الإمداد الغذائي اللازمة للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية والميسورة الكلفة. ولا يزال الغذاء والماء يُستخدمان كسلاحي حرب. وفي معظم بلدان المنطقة، تفتقر أنظمة الحماية الاجتماعية إلى الفعالية، بينما تتزايد عليها أعباء الديون، وتتسع فيها أوجه عدم المساواة، فتنكشف الفئات المحرومة أمام مخاطر أكبر، فتبقى في دوامة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وبات القطاع الزراعي عاجزاً عن توفير سبل العيش اللائقة لسكان الريف، وعن تلبية

الاحتياجات الغذائية للسكان، الذين تتزايد أعدادهم باطّراد. وأما موارد المياه والأراضي، فهي شحيحة أصلاً، وتتجه نحو النضوب. ومن ناحية، لا يزال انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية يمثلان تحديين، ومن ناحية أخرى، باتت السُمنة مصدر قلق متزايد للصحة العامة.

وفي وجه هذه التحديات، لا مناص من تحقيق التحول في النظم الغذائية. ويتزايد الاعتراف بالحوكمة كعامل محفز لهذا التحول، كما يتزايد اهتمام مختلف الأطراف، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع دولي، بالتوصل إلى فهم أفضل للسبل التي تحقق بها الحوكمة الرشيدة استدامة النظم الغذائية، وتوسع نطاق شمولها، وتعزز قدرتها على الصمود. والمقصود بالحوكمة هو الطريقة التي يمارس بها النفوذ في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية اللازمة للتنمية المستدامة في بلد ما. وتندرج في الحوكمة الرشيدة نُهج قائمة على المشاركة تحترم سيادة القانون، وتتوخى توافق الآراء والمساءلة والشفافية والاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول واحترام سيادة القانون.

وقد أسفرت الممارسات الإنمائية عن منظورين أساسيين إزاء الحوكمة. الأول، ويشار إليه في أحيان كثيرة بالحوكمة الرشيدة، يركز على المؤسسات اللازمة لتحقيق الفعالية في تنفيذ السياسات وعلى عمل الأسواق والحيلولة دون نزاعات. والغرض من هذا المنظور هو فهم كيف تقوم المؤسسات الرسمية بتشكيل السلوكيات وتوليد الحوافز لتحقيق الأهداف المرغوبة اجتماعياً. وينطوي هذا المنظور، في أحيان كثيرة، على تحليل المؤسسات غير الرسمية والمجتمع المدني بهدف شمول الأصوات المتعددة في صنع السياسات. وأما المنظور الثاني، فيبني على أفكار الاقتصاد السياسي، ويدعو إلى دمج هياكل النفوذ والسياق السياسي في تحليل الحوكمة. والباحثون الذين يعتمدون هذا المنظور يحاججون بأن المؤسسات تحدَّد بالأوجه المتأصلة لعدم المساواة، وبمكامن الخلل في موازين النفوذ.

ويرون أيضاً أن المؤسسات قد تفاقم من هذه الأوجه والمكامن، ولذلك، لا بد من التوصل إلى فهم عميق لعلاقات النفوذ من أجل فهم هياكل الحوكمة والنتائج الإنمائية في البلدان.

وقد اعتُمد في هذا التقرير منظور الحوكمة الرشيدة من أجل استعراض خصائص النظم الغذائية في المنطقة العربية، والتحديات التي تواجه هذه النظم. ويغطي التحليل العناصر الرئيسية لهذا المنظور، فيمحّص المؤسسات الرسمية، ومجالات السياسات الرئيسية، والأطر والعمليات، كما يلتقط لمحة نقدية عن ديناميات النفوذ القائمة. وقد حُلّلت النظم الغذائية من منظور متكامل يغطي مكوناتها المختلفة (مثل سلاسل الإمداد بالأغذية وبيئات الأغذية وسلوك المستهلكين)، والعوامل المختلفة المحركة لها (مثل السياسات العامة والسياقات الاجتماعية والثقافية والبيئات المادية)، وكيف تؤثر هذه المكونات والعوامل المحركة على الأمن الغذائي ونواتج التغذية، بالإضافة إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع. والغاية الكلية من التقرير هي إجراء تحليل لأحوال حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية، وتقديم توصيات عملية للمضي قدماً من أجل إجراء التحولات اللازمة في النظم الغذائية في المنطقة.

ويتألف التقرير من أربعة فصول: يقدم الفصل 1 لمحة عامة عن توجهات السياسات العامة الحكومية، والهياكل المؤسسية القائمة لتنفيذها؛ ويتضمن الفصل 2 نقاشاً حول أهمية الفعالية المؤسسية، ولا سيما من حيث تنفيذ السياسات، والمساءلة، وسيادة القانون، ونظم البيانات والرصد، ومشاركة أصحاب المصلحة؛ ويعرض الفصل 3 التحديات الرئيسية التي تواجه حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية، بما في ذلك المصاعب التي ترتبط باختلال موازين النفوذ؛ ويوضح الفصل 4 كيف يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في مجالات السياسة الغذائية الرئيسية التي يمكن أن تدعم إحداث التحول المطلوب في النظم الغذائية. وفي نهاية كل فصل، تُطرح توصيات بشأن سبل المضي قدماً.

1 السياق السياسي والمؤسسي

©Inna/stock.adobe.com

فهم العوامل المحددة لطريقة عمل النظم الغذائية في المنطقة العربية، سواء من حيث توجهات السياسة العامة أم من حيث الترتيبات المؤسسية، في غاية الأهمية لتقييم أداء هذه النظم وتحديد المداخل إلى التحول المنشود. وفي هذا الفصل استعراض لسياقات السياسات العامة في المنطقة، وينطوي ذلك على تتبع التطورات في النماذج الفكرية الكامنة خلف السياسات الغذائية، بدءاً من الماضي ووصولاً إلى السياسات المعمول بها اليوم؛ ويشمل الفصل أيضاً نظرةً إلى الهياكل المؤسسية، وعرضاً للتحديات التي تواجه التنسيق، وإضاءاتٍ على الأطر والآليات المعتمدة.

ألف. سياق السياسات العامة الإقليمية

اتبعت الحكومات في المنطقة العربية استراتيجيات متنوعة إزاء السياسات الغذائية العامة، وتباينت هذه الاستراتيجيات، من الاكتفاء الذاتي إلى تحرير الأسواق، فتباينت معها النتائج. واليوم، تتداخل النماذج المتنافسة التي تدعو إلى الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والغذاء كحق من حقوق الإنسان، ما يدل على المقايضات المعقدة اللازمة لجعل النظم الغذائية شاملة ومغذية ومستدامة وقادرة على الصمود.

بعد الحرب العالمية الثانية، أعطت معظم الحكومات في المنطقة العربية الأولوية للاكتفاء الذاتي الغذائي، واستثمرت بكثافة في الزراعة لتحقيق هذا الهدف. واتبع كلٌّ من الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر نموذجاً زراعياً موجهاً من الدولة، ينطوي على رقابة مركزية على خيارات الإنتاج وعلى الأسعار. وكان المغرب والمملكة العربية السعودية من أوائل المتبنين للإصلاحات النيوليبرالية التي تعزز العولمة والتبادل التجاري. وشهدت ثمانينات القرن العشرين انحساراً في سيطرة الدولة جراء التحرير السياسي والاقتصادي، فتزايدت مشاركة القطاع الخاص وتوسعت دائرة التصدير. غير أن هذا الاتجاه أدى، بالمقابل، إلى اعتماد أكبر على الواردات الغذائية، وكذلك إلى انكشاف أصحاب الحيازات الصغيرة إزاء المنافسة العالمية. وفي تسعينات القرن العشرين، وقعت أزمة طاقة أدت إلى زيادة كلفة المدخلات الزراعية والنقل، فارتفعت الأسعار أيضاً على المستهلكين. ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عادت الدول إلى الاهتمام بالأمن الغذائي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية واشتداد الضغوط الديمغرافية، إلا أنها ركزت أكثر على الاستدامة والقيمة الغذائية للأغذية. وشهدت الآونة الأخيرة تحولاً أكبر نحو التفكير النظمي الذي تُعتبر فيه النظم الغذائية شبكاتٍ معقدة ومترابطة بين الجهات الفاعلة والمؤسسات.

وتركز النُهج البديلة على الحق في الغذاء والحق في السيادة الغذائية. ويهدف كلٌّ من النهجين إلى تمكين السكان ومعالجة العوامل السياسية والاقتصادية لانعدام الأمن الغذائي، ولكنّ المنطلقات تتباين: فنهج الحق في الغذاء ينبثق عن اتفاقيات دولية وقوانين وطنية، وأما نهج السيادة الغذائية فتدفعه الحراكات الاجتماعية (Sampson and others, 2021).

ويركز الحق في الغذاء على التزامات الحكومة بضمان الحصول على الغذاء الكافي من خلال السياسات والأطر القانونية. وبموجب القانون الدولي، وكما هو منصوص عليه في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 1966)، يجب على الدول ضمان الحق في الغذاء، ليس فقط من خلال منع الجوع ولكن من خلال جهود فاعلة لتأمين وصول الناس إلى الموارد والأمن الغذائي. وقد صادقت 18 دولة عربية على هذا العهد، إلا أن مصر لا تزال هي الوحيدة التي تذكر صراحة الحق في الغذاء في دستورها (Food and Agriculture Organization (FAO), n.d.)[2]. كما اعتمدت الأمم المتحدة في عام 2021 قراراً شدد على مسؤولية الدول ودور المجتمع الدولي في ضمان الحق في الغذاء (United Nations General Assembly, 2021). وفي كانون الثاني/يناير 2025، بدأ لبنان في صياغة قانون بشأن الحق في الغذاء (United Nations Food Systems Coordination Hub, 2024b).

وأما السيادة الغذائية فتدافع، في كل بلد، عن حق الناس في تحديد سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة للإنتاج المستدام للغذاء وتوزيعه واستهلاكه، مع احترام ثقافاتهم وأنظمتهم الخاصة لإدارة الموارد الطبيعية والمناطق الريفية (United Nations, 2013). وكثيراً ما يُنظر إلى السيادة الغذائية على أنها شرط مسبق للأمن الغذائي، وهي تدعم سيطرة المجتمعات الزراعية على الإنتاج المحلي وحقوق الأرض والعدالة الاجتماعية. وقد صاغت هذا المفهوم منظمات المجتمع المدني، التي نظمتها حركة الفلاحين الدولية (لا فيا كومبيسينا)، التي رفعت الصوت بشأن الحاجة إلى وضع صغار المنتجين والفئات المعرضة للمخاطر في صلب النظم والسياسات الغذائية. وتفعَّل السيادة الغذائية من خلال ستة مبادئ أساسية تركز على البشر، وتقييم المنتجين، والتوطين، ورفض سيطرة الشركات، وبناء القدرات، والعمل بتواؤم مع الطبيعة (Nyeleni, n.d.).

وقد بدأ تطور المنظمات الشعبية التي تركز على السيادة الغذائية في المنطقة العربية خلال العقد الماضي. وبحلول عام 2018، كان أعضاء في اللجنة الدولية للتخطيط من أجل السيادة الغذائية قد أصبحوا ناشطين في الأردن وتونس والجزائر والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن، وشمل هؤلاء الأعضاء: اتحاد لجان العمل الزراعي في دولة فلسطين، والاتحاد العام للفلاحين بالمغرب، وجمعية «المليون ريفيّة والبدون الأرض» في تونس. وهناك أيضاً شبكات تعمل على مستوى المنطقة أو على مستوى مجموعات البلدان، بما في ذلك الشبكة العربية للسيادة على الغذاء وشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تتخذ الحكومات إلا إجراءات محدودة للنهوض بأدوات السيادة الغذائية. وأدرجت مصر بعض مبادئ السيادة الغذائية في دستور عام 2014. وتنصّ المادة 79: «لكلّ مواطن الحقّ في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكلٍ

مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال» (Egypt, 2014). وفي مناطق أخرى، أدرجت بلدان مثل إكوادور وبوليفيا والسنغال ونيبال مبادئ السيادة الغذائية في استراتيجياتها الغذائية والزراعية[3]. وبالمثل، يوجد في فرنسا وزارة للزراعة والسيادة الغذائية. ولكن، ما ثمة إشارة إلى السيادة الغذائية إلا ضمن حدود ضيقة، في أطر سياسات الحكومات الأخرى، لا سيما في المنطقة العربية.

وكان لتطوّر وجهات النظر المتعلقة بالسياسات الغذائية أثر على حوكمة النظم الغذائية، وتطور مسارات تحولها. منذ عام 2021، دعم مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية الدول الأعضاء في تنسيق العمليات ووضع الخطط لعمليات التحول في النظم الغذائية. ويتبين، في كل مسار من مسارات التحول، الأولويات الرئيسية للبلد وتوجهاته السياسية. تشمل أهداف السياسات المنصوص عليها عالمياً: تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ وتعزيز السيادة الغذائية؛ وتحسين الإنتاجية الزراعية والمجالات الأخرى التي تتعلق بالإنتاج؛ والنهوض بالاستدامة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وزيادة الحصول على الغذاء ذي القيمة التغذوية المرتفعة؛ وضمان الحق في الغذاء. يلخص الجدول 1 الأهداف الرئيسية للسياسة العامة، المنصوص عليها صراحة في مسارات التحول الغذائي التي وضعتها 12 دولة عربية حتى الآن.

الجدول 1. أهداف السياسات المذكورة صراحة في مسارات تحول النظم الغذائية

	أهداف السياسات المذكورة صراحة في مسارات تحول النظم الغذائية					
	تحسين الاكتفاء الذاتي	تعزيز السيادة الغذائية	تحسين الإنتاجية أو الغلة أو منطقة الإنتاج	تشجيع الاستدامة	زيادة الحصول على الغذاء ذي القيمة التغذوية المرتفعة	ضمان الحق في الغذاء
الأردن	نعم			نعم	نعم	
الإمارات العربية المتحدة	نعم		نعم	نعم	نعم	
الجزائر	نعم		نعم	نعم	نعم	
السودان	نعم		نعم	نعم	نعم	
الصومال	نعم		نعم	نعم	نعم	
عُمان	نعم		نعم	نعم	نعم	
قطر	نعم		نعم	نعم		
الكويت	نعم		نعم	نعم	نعم	
لبنان	نعم		نعم	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم		نعم	نعم	نعم	
موريتانيا	نعم		نعم	نعم	نعم	
اليمن	نعم		نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: استناداً إلى مراجعة 12 وثيقة وطنية لمسار تحول النظام الغذائي في المنطقة العربية. لا يتضمن الجدول إلا الأهداف المنصوص عليها بصراحة. والوثائق متاحة في https://www.unfoodsystemshub.org/member-state-dialogue/dialogues-and-pathways/en.

الإطار 1 مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي المعني بالنظم الغذائية

عُقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية للنظر في التقدم المحرز في تحول النظم الغذائية، وتعزيز الشراكات، وتتبع الالتزامات، واستكشاف آفاق التمويل والاستثمار.

وعقدت بلدان المنطقة العربية، في إطار القمة، جلسةً مخصصة لمناقشة تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية، كان عنوانها «التمويل من أجل تعزيز المرونة المناخية والتعافي بعد النزاعات». وقد نظمتها الإسكوا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية وبدعم من حكومة السويد. ركز الاجتماع على تمويل النظم الغذائية، في سياق بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وفي سياق ما بعد النزاع، وفي مختلف سياقات الهشاشة.

ساهم ممثلون عن الدول العربية في العديد من جلسات مؤتمر القمة، بما في ذلك الاختتام الرسمي، وتنظيم عروض للتسويق لبعض الاستثمارات، وعقد أحداث جانبية، والمشاركة في الجلسات العامة، وغيرها من الفعاليات.

المصدر: https://www.unfoodsystemshub.org/un-food-systems-summit-4-stocktake/; https://www.unescwa.org/events/financing-climate-resilience-and-post-conflict-recovery.

وعلى الصعيد الإقليمي، تبادلت الدول العربية الأفكار وحددت الأولويات والأهداف المشتركة من خلال اجتماعات سنوية حول تحول النظم الغذائية، تعقدها الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز تنسيق النظم الغذائية منذ عام 2021 بدعم من حكومة السويد. وتتيح هذه الاجتماعات منصة لتبادل الخبرات ولمواءمة الخطط الوطنية والإقليمية مع التوجهات العالمية. في عام 2024، تُوِّج منتدى عمّان بإعلان عمّان، الذي أقره الوزراء المشاركون، وحُدّدت فيه الرؤية الإقليمية والأولويات المشتركة، بما في ذلك الحق في الغذاء للجميع.

أعاد الاجتماع الإقليمي الأخير (بيروت، 16-17 نيسان/أبريل 2025) التأكيد على هذه الأهداف، وحدد المجالات ذات الأولوية التي شملت: إعادة تأكيد الحق في الغذاء؛ وتعزيز التأهب للطوارئ؛ ودمج النظم الغذائية في استراتيجيات المياه والمناخ والموارد الطبيعية؛

©Kookkii/stock.adobe.com

وتحسين الشفافية والمساءلة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي؛ والتشجيع على الاستهلاك المستدام؛ والاستفادة من التجارة والاستثمار؛ والتأكد من الشمول في المشاركة؛ وتعزيز الرصد والبيانات؛ وحشد التمويل؛ وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وبناء القدرات الوطنية؛ والدعوة إلى صوت عربي موحد في المنتديات العالمية (ESCWA, 2025a).

تتداخل أطر مختلفة للاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة الزراعية، خاصة وأن التحديات في هذه المجالات على ترابط وثيق. وفي المنطقة العربية، تتطور اتجاهات السياسات العامة باختلاف التحديات ومع ظهور أفكار جديدة. وتعريف نهج حكومي واضح، بحيث يشكل مبدأ إرشادياً لوضع التشريعات وصنع السياسات، خطوة في غاية الأهمية نحو إحداث التحول المنشود في النظم الغذائية.

باء. الإطار المؤسسي

بالإضافة إلى تحديد توجه واضح للسياسات، لا بد من توفر هياكل مؤسسية قوية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي. وأحد التحديات الرئيسية هو تعدد القطاعات المشاركة في تحول النظم الغذائية. وتتولى وزارات ووكالات عديدة مسؤولية الإنتاج الغذائي والحماية الاجتماعية والتجارة وإدارة الموارد الطبيعية، حتى عند وجود سياسات أو خطط وطنية للنظم الغذائية، ما يجعل التنسيق الجيد بين المؤسسات الحكومية عاملاً حاسماً في اتساق النظم الغذائية، وتسهيل التنفيذ، وتعزيز المساءلة. وبالمقابل، قد يكون تجزؤ الجهود أفقياً، أي من حيث الافتقار إلى المواءمة بين الوزارات، وقد يكون رأسياً، على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية. ويتفاقم التجزؤ في البلدان المتضررة من النزاع أو الاحتلال إذا ما اختلفت السلطات أو الفئات التي تسيطر على مختلف المناطق، فهذا يعسّر تصميم السياسات وتنفيذها وإيصال المعونة الإنسانية.

وعلى المستوى الأفقي، لا بد من توخي الاتساق في السياسات العامة وتعزيز التعاون بين الوزارات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والبيئة والمياه والصحة والتخطيط والنقل والطاقة والاقتصاد. وكما هو مفصل في الجدول 2، فإن العديد من بلدان المنطقة العربية إما في صدد تطوير نماذج لتحسين التنسيق الأفقي أو أنها طورت هذه النماذج بالفعل. ويشكل هذا الاتجاه اعترافاً بالحاجة إلى نُهج ترتكز إلى التكامل، إلا أن فعالية هذه النهج تتوقف على مدى نجاحها في إزالة حواجز العزلة والتفرد، والدفع نحو تعاون حقيقي يربو فوق ديناميات النفوذ المتجذرة.

الجدول 2. الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية

	الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية
الأردن	في عام 2023، وافق مجلس الوزراء على تشكيل **مجلس الأمن الغذائي** (Ministry of Agriculture of Jordan, 2023) برئاسة رئيس مجلس الوزراء (The Jordan Times, 2025). يضم المجلس وزارات ومؤسسات متعددة، ويكلف بتطوير استراتيجيات الأمن الغذائي والإشراف على تنفيذها. وكلّ من الإسكوا وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة عضو في لجان مختلفة تدعم المجلس.
الإمارات العربية المتحدة	عينت الإمارات العربية المتحدة في عام 2017 وزيراً للدولة للأمن الغذائي والمائي، تشمل مسؤولياته توحيد الجهود لضمان توفر الأغذية المأمونة والمغذية للجميع بكميات كافية وبأسعار معقولة. في عام 2020، أنشأ مجلس الوزراء الإماراتي **مجلس الإمارات للأمن الغذائي**، برئاسة وزارة الدولة للأمن الغذائي. ويضم المجلس ممثلين عن وزارة الاقتصاد، ووزارة البيئة والتغير المناخي، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، ووزارة التربية والتعليم، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (بوابة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ).
البحرين	تشمل الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في البحرين تشكيل **هيئة وطنية عليا للأمن الغذائي**، وتوحيد الجهود، المتفرقة حالياً في مختلف الولايات القضائية، وإشراك الوزارات، بما في ذلك وزارات الشؤون البلدية والزراعة والصناعة والتجارة.

	الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية
الجزائر	منذ عام 2021، يصف مسار تحول النظم الغذائية الجزائرية (United Nations Food Systems Coordination Hub, n.d.) الجهود المبذولة للانتقال من نموذج مركزي عام يقوم على الزراعة إلى نظام حوكمة محلي يتوخى إبرام الشراكات ويضم قطاعات عدة. لتعزيز التنسيق على المستوى الأفقي، تخطط الجزائر لتوسيع اللجان الفنية على **مستوى الولاية/الدائرة** لتشمل ممثلين عن قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والصناعة والصحة والمياه والنوع الاجتماعي والبيئة. وسيجري الدفع نحو مزيد من التنسيق على المستوى الرأسي من خلال إضفاء الطابع النظامي على **المجالس المهنية القطاعية على مستوى الولاية والمنطقة والمستوى الوطني** (مجالس مهنية مشتركة حسب الفروع في كلّ ولاية، ومجالس مهنية مشتركة إقليمية حسب الفروع، ومجالس مهنية مشتركة وطنية حسب الفروع).
جزر القمر	انضمت جزر القمر، في عام 2013، إلى حركة تعزيز الأغذية من أجل تنسيق الإجراءات الهادفة إلى القضاء على سوء التغذية، مع وجود نقطة الاتصال المحورية في وزارة الصحة. وشملت **أهداف الخطة الوطنية للتغذية والغذاء** للفترة 2018-2025 إنشاء لجنة وظيفية متعددة القطاعات للتغذية والغذاء بحلول عام 2025 (Union des Comores, 2018).
الجمهورية العربية السورية	في أوائل عام 2025، اقترحت الجمهورية العربية السورية خطة لإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تكلف بالإشراف على الخطة الاستراتيجية لمرحلة تعافي قطاع الزراعة. وتنص الخطة على شمول اللجنة لممثلين تقنيين عن الهيئات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
جيبوتي	انضمت جيبوتي، في عام 2021، إلى حركة توسيع نطاق التغذية من أجل تنسيق الإجراءات الهادفة إلى القضاء على سوء التغذية، مع وجود نقطة الاتصال المحورية في وزارة الصحة.
دولة فلسطين	تقترح السياسة وخطة العمل، المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للسلامة الغذائية 2017-2022، التي أقرها مجلس الوزراء في عام 2020، إنشاء **مجلس رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذوي**. ويفترض أن يضم المجلس وزارات ذات صلة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم والتعليم العالي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة العمل، بالإضافة إلى مؤسسات من المجتمع المدني والقطاع الخاص (State of Palestine, 2019).
السودان	نُشر مسار السودان للتحول في النظم الغذائية في عام 2021 (United Nations Food Systems Coordination Hub, n.d.)، وسُلط فيه الضوء على الحاجة إلى إنشاء منصة مؤسسية للأمن الغذائي والتغذية على صعيدَي البلد والولاية، على أن يتولى قيادتها كل من رئيس الوزراء والأمانة الفنية للأمن الغذائي في وزارة الزراعة ومجموعات العمل الفنية. انضم السودان، منذ عام 2015، إلى حركة توسيع نطاق التغذية من أجل تنسيق الإجراءات الهادفة إلى القضاء على سوء التغذية، مع وجود نقطة الاتصال المحورية في وزارة الصحة الاتحادية.
الصومال	أنشأ الصومال **مجلساً وطنياً للنظم الغذائية والتغذية**، تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء، وتمثل فيه 10 وزارات (United Nations Food Systems Coordination Hub, 2024a). واستكمالاً لهذا الجهد، شُكِّل **فريق عمل تقني أساسي للنظم الغذائية** من أجل تنسيق خطة عمل تحول النظم الغذائية في البلد، وضم فريق العمل مختلف أصحاب المصلحة، مثل وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، وشبكة حركة تعزيز الأغذية. انضم الصومال، في عام 2014، إلى حركة توسيع نطاق التغذية من أجل تنسيق الإجراءات الهادفة إلى القضاء على سوء التغذية، ونقطة الاتصال الوطنية مع الحركة ملحقة بمكتب رئيس الوزراء.

	الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية
العراق	تأسست **اللجنة الوطنية للأمن الغذائي** في العراق في عام 2017 بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وتأسست اللجنة بتوجيه من وزير الزراعة، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمات أخرى ذات صلة (WFP and the International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), 2018).
عُمان	تسند استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع الزراعي 2040، التي نشرت في عام 2016، التنسيق إلى وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وتستند الرقابة إلى المجلس الأعلى للتخطيط، إلا أنها تؤكد على الحاجة إلى إشراك مؤسسات أخرى، تشمل ديوان البلاط السلطاني، وشؤون ديوان البلاط السلطاني، ومكتب رؤية 2040. وبالنسبة إلى السياسات الخارجة عن ولاية وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، توصي اللجنة بإنشاء لجان أو مجموعات عمل محددة (Government of the Sultanate of Oman, 2016).
قطر	تأسست **اللجنة العليا للأمن الغذائي** في قطر لتنسيق تنفيذ برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي الذي تم إطلاقه في عام 2008 (FAO, 2016). وترأس اللجنة وزارة الاقتصاد والتجارة، وتضم ممثلين عن وزارة البلدية والبيئة، ووزارة الاقتصاد والتجارة، وشركة حصاد للأغذية، وبنك قطر للتنمية، وغرفة تجارة قطر (United Nations Food Systems Coordination Hub, n.d.).
الكويت	في عام 2022، أنشأ مجلس الوزراء **اللجنة العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي والمائي**، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (Government of Kuwait, 2022; Times, 2023).
لبنان	يوصي مشروع قانون الحق في الغذاء، الذي اقترحه شخص برلماني معني بتنسيق النظم الغذائية، بإنشاء **مجلس وطني** للنظم الغذائية، وأن يُربط المجلس برئاسة مجلس الوزراء ويخضع لرقابة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة. وستجمع الهيئة العامة للمجلس ممثلين عن 11 وزارة و15 مؤسسة ووكالة عامة وأصحاب مصلحة آخرين. وسيعمل المجلس عبر سبع لجان متخصصة بالاقتصاد والاجتماع والطاقة والأشغال والزراعة والصناعة والعمل والبيئة وسلامة الأغذية.
ليبيا	في عام 2023، صاغ مجلس الوزراء قراراً يدعو إلى إنشاء **لجنة وطنية للأمن الغذائي** (FAO, 2023a)، تضم وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتجارة، وغيرهما، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وزيادة الأمن الغذائي.
مصر	في عام 2023، أنشأت مصر **اللجنة الوطنية لنظم الغذاء والتغذية**، التي تضم عدداً من أصحاب المصلحة من الحكومة ومن الهيئات المعنية بالتعاون الدولي (Egypt State Information Services, 2023). وتتناوب على تنسيق أنشطة اللجنة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة البيئة والصحة، والهيئة القومية لسلامة الغذاء (FAO, 2024a).
المغرب	في كانون الثاني/يناير 2025، كانت الحكومة المغربية بصدد إنشاء **لجنة توجيهية وطنية للنظم الغذائية**. وستتألف اللجنة من مجموعة أساسية تضم أربع وزارات: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛ ووزارة الصناعة والتجارة؛ وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛ ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
المملكة العربية السعودية	يشمل برنامج التحول الوطني 2020 قطاعات متعددة، ويغطي الفترة من 2016 إلى 2020. وتشمل رؤية البرنامج إنشاء هيئات للتنفيذ والتنسيق، منها مركز وطني لقياس الأداء، ووحدة للتنفيذ، ومكتب لإدارة المشاريع يتبع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (FAOLEX, 2020).

	الهيئات الوطنية لتنسيق النظم الغذائية
موريتانيا	انضمت موريتانيا، في عام 2011، إلى حركة توسيع نطاق التغذية من أجل تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على سوء التغذية، ونقطة الاتصال الوطنية مع الحركة ملحقة بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. أعدت **مفوضية الأمن الغذائي الاستراتيجيات الوطنية**: أفق الأمن الغذائي لعام 2015 ورؤية عام 2030. وتنسق الاستراتيجيات، على الصعيد الوطني، **لجنة توجيهية فنية من أصحاب المصلحة المتعددين**، تتألف من مختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيين الآخرين. وعلى الصعيد دون الوطني، تنسق الاستراتيجية **لجان إنمائية** تعمل على صعيد الولايات، لها حضورها على صعيد الولاية والمقاطعة والبلدية (FAOLEX Database, n.d.).
اليمن	انضم اليمن، في عام 2012، إلى حركة توسيع نطاق التغذية من أجل تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على سوء التغذية. تنسق استراتيجيةَ اليمن لتحول النظم الغذائية الأمانةُ الوطنية لتعزيز الأغذية، التي أنشأتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبدعمٍ من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأنشأ اليمن 20 **مجموعة عمل ولجنة واحدة** تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، وذلك من أجل تنسيق الجهود في مجالات محددة للنظم الغذائية (Republic of Yemen, 2022).

المصدر: الإسكوا بالاستناد إلى استعراض لوثائق السياسات الرئيسية.

وعلاوة على المؤسسات الوطنية، يؤدي التنسيق بين المنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً. تظهر، في بعض المبادرات الحالية، جهود تتوخى التنسيق لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، وتشمل مجموعة الأمن الغذائي والزراعة في اليمن التي يقودها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، وتشارك في رئاستها منظمة تعاونية للمساعدة والإغاثة في كل مكان (هيئة الإغاثة "كير")، وكذلك مجموعة عمل قطاع الأمن الغذائي في لبنان، بقيادة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف. تجمع مبادرة تعزيز التغذية ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، وتهدف إلى تحسين وصول الجميع إلى الأغذية المغذية في جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

©kuarmungadd/stock.adobe.com

الإطار 2 • الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2023-2035: الأهداف والإطار المؤسسي

أقرّ هذه الاستراتيجية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في عام 2023، ووافقت عليها القمة العربية في عام 2025، وحُدِّد فيها إطار إقليمي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في جميع أنحاء المنطقة العربية بحلول عام 2035.

ترمي الاستراتيجية إلى جعل النظم الغذائية للمنطقة العربية متكاملة وقادرة على الصمود، والتأكد من الوصول المنتظم إلى الغذاء المأمون والمغذي للجميع من خلال الاستخدام المستدام والفعال للموارد وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية.

وتدعو الاستراتيجية إلى تحسين حوكمة الغذاء عبر تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف الجهات الفاعلة، وتشدد على إنشاء آلية رفيعة المستوى للحوكمة، تتناوب الدول على قيادتها وتهدف إلى تنسيق التنفيذ بإشراف جامعة الدول العربية. وسيُرصد التقدّم المحرَز من خلال استعراضات دورية على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة.

وتشجع الاستراتيجية إنشاء آليات تنسيق إقليمية جديدة، تشمل مراكز للسلع الأساسية تتخصص في الحبوب والثروة الحيوانية، وتهدف إلى تنسيق الإنتاج والتخزين والتجارة. وتوصي أيضاً بإنشاء هيئة للمخزونات الاستراتيجية وإنشاء لوحة معلومات للأمن الغذائي.

المصدر: League of Arab States, Arab Regional Strategy for Food Security 2023-2035. Cairo.

على المستوى الرأسي، يؤثر توازن النفوذ والمسؤوليات بين الحكومات والجهات الفاعلة، على الصعد المركزية والإقليمية والمحلية، في صياغة سياسات النظم الغذائية وتنفيذها. وفي حالات كثيرة، تعكس الهياكل التنظيمية الحالية الموروثات التاريخية. في الأردن وتونس ولبنان، على سبيل المثال، استُخدمت المركزية خلال فترة ما بعد الاستعمار لتعزيز سلطة الدولة، في حين اختار اليمن النهج اللامركزي (Lebanese Center for Policy Studies, 2014). إلا أن هياكل الحوكمة لا تبقى على حال واحدة. ففي الجزائر والمغرب، ابتعد التوجه السياسي في السنوات الأخيرة عن السيطرة المركزية القوية إلى نُهج تولي الأقاليم أهمية أكبر، وذلك بهدف تقريب عملية صنع القرار من المواطنين، وتكييف السياسات مع السياقات المحلية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), FAO and United Nations Capital Development Fund (UNCDF), 2016; United Nations Food Systems Coordination Hub, n.d.).

وفي العديد من بلدان المنطقة العربية، تحدد الوزارات التنفيذية، مثل الوزارات المتخصصة في الزراعة والمياه والتجارة والصحة والاقتصاد، معظم سياسات النظم الغذائية على مستوى البلد، والتي تشمل السياسات المتعلقة بتداول السلع الزراعية، وشراء المدخلات، والإعانات الزراعية.

وتقود هذه الوزارات أيضاً المشاريع الكبرى للبنية التحتية على أساس أهداف الإنتاج الزراعي. ويحاجج مؤيدو هذه المركزية بأن الاستراتيجية الموحدة تسفر عن وفورات في الحجم وتثبّت وجود الدولة في جميع المناطق (Arab Reform Initiative, n.d.; European Institute of the Mediterranean, n.d.). على سبيل المثال، تنص خطة المغرب الأخضر في المغرب على اعتماد برامج لمحاصيل محددة، ومشاريع للري تبدأ من القمة إلى القاعدة، وتعبئة الموارد بسرعة لإنجاز المبادرات الكبرى، ولكنها، بالمقابل، تتجاهل الظروف البيئية المحيطة بالزراعة، وأحوال السوق (Goetz, Hussein and Thiel, 2024).

من ناحية أخرى، تهدف نهج اللامركزية إلى تحسين تنفيذ السياسات من خلال تفويض السلطة للحكومات المحلية، انطلاقاً من أن الحكومات المحلية لديها فهم أعمق لاحتياجات المجتمعات المحلية. وقد تمهد اللامركزية الطريق لمزيد من النهج القائمة على المشاركة، ولتمكين المجتمعات المحلية، ولتحسين تمثيل الأقليات.

إلا أن النهج اللامركزي لا يخلو من التحديات، مثل ضعف التنسيق، وتجزؤ نظم المعلومات، ومحدودية القدرات والموارد على الصعيد المحلي، وبقاء عمليات الابتكار من القمة إلى القاعدة (OECD, FAO and UNCDF, 2016).

الإطار 3 النُهج التشاركية: مجتمعات الري في المنطقة العربية

النُهج التشاركية شكل من أشكال اللامركزية، ولها أهمية خاصة، إذ تمكّن المجتمعات المحلية من تحديد المعضلات، والمشاركة في تصميم الحلول مع الباحثين وصانعي السياسات، وتبادل المعرفة بين أفراد المجتمع. تهدف مبادرات مثل مجتمعات الري (Communautés d'Irrigants) في المغرب ومجموعة التنمية الزراعية في تونس إلى تمكين مستخدمي المياه من خلال إدارة الري التعاونية على نحو يحسن استرداد التكاليف ويضمن مشاركة المستخدمين، والإنصاف بينهم، ويعزز أداء الري بالمجمل.

إلا أن النتائج كانت متباينة، وأحد أسباب ذلك محدودية تمثيل المرأة، وعدم وضوح الوضع القانوني، والقيود على التمويل، وعدم كفاية القدرات المحلية. وتتوقف فعالية هذه النُهج على البنية التحتية القائمة، وعلى السياق الاجتماعي والسياسي في إطاره الأوسع الذي لا تحدده التدخلات الزراعية المحلية وحدها. لذلك، من الضروري وضع استراتيجيات متكاملة.

المصدر: Borgomeo and Santos, 2019.

ويتعين على الحكومات أن تجد التوازن الأمثل في هيكل حوكمتها، بحيث تجمع بين فوائد اللامركزية مثل المشاركة السياسية الأوسع والسياسات المكيفة حسب السياق، وبين مزايا المركزية، مثل وفورات الحجم والتنسيق الأكبر. وعليها، بعدئذ، أن تُعدّ الآليات الأنسب لتخطي التحديات التي تترتب على خياراتها في الحوكمة.

في الختام، إن إنشاء هياكل مؤسسية قوية في غاية الأهمية لتحسين النظم الغذائية في المنطقة العربية، ولا يوجد حلّ مناسب لجميع الحالات، ولكن هناك حاجة عامة إلى تعزيز التعاون، أفقياً ورأسياً، بين مختلف الجهات الفاعلة. وثمة مبادرات واعدة عدة، مثل الهيئات الوطنية الرفيعة المستوى للأمن الغذائي؛ والجهود المشتركة بين المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ وإنشاء نُهج لامركزية وتشاركية. والتصميم الدقيق هو مفتاح نجاح تلك المبادرات. وتعتمد فعالية التنفيذ على توفر الدعم الكافي من حيث التمويل وبناء القدرات، ومعالجة أوجه الخلل في توازن النفوذ على هياكل الحكم.

2 فعالية المؤسسات

©Vadym/stock.adobe.com

تتطلب أطر النظم الغذائية والهياكل المؤسسية فعالية مؤسسية قوية لترجمة التطلعات إلى تقدم ملموس. ويركز هذا القسم على العوامل التي تؤثر على الفعالية المؤسسية، مثل تنفيذ السياسات والمساءلة وسيادة القانون؛ وأنظمة البيانات والمراقبة؛ ومشاركة أصحاب المصلحة.

ألف. فعالية الحكومة ومساءلتها

في الكثير من الحالات، تتوفر الهياكل الرسمية، مثل المؤسسات واللوائح والسياسات المتعلقة بالنظم الغذائية، وتعمل بصورة جيدة، ولكن من دون فعالية في التنفيذ. وفي البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، تشيع حالات التأخر، وأوجه القصور، وجوانب الازدواجية، ما يحول دون الإدارة الفعالة للنظم الغذائية. وأهم التحديات الرئيسية التي تواجه التنفيذ الناجح: الحاجة إلى مكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة، وضمان فعالية الحكومة وسيادة القانون، وبناء ثقة الجمهور.

ولا يزال الفساد عائقاً كبيراً أمام فعالية أداء النظم الغذائية. وتؤكد الأبحاث، باتساق، وجود علاقة قوية بين الفساد وزيادة انعدام الأمن الغذائي، تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الأشد تعرضاً للمخاطر (Camacho, 2022). وللفساد أثر سلبي على المجتمعات الفقيرة، إذ يضيّق آفاق العمل، والوصول إلى الأراضي، والحماية الاجتماعية، والمساعدات الغذائية. وهذا بدوره يؤثر على جميع حلقات سلسلة القيمة الغذائية، وتشمل ممارسات الفساد: الرشوة في تخزين الأغذية وإصدار الشهادات، والفساد في تجارة السلع الأساسية والتجارة الدولية، وانعدام الشفافية في برامج التسعير والدعم الغذائي، والكارتلات المهيمنة على الإمدادات.

وقد تقدمت جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين، حيث صادقت 20 دولة من أصل 22 دولة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بين عامي 2004 و2009. ووضعت بلدان عدة استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وأنشأت وكالات لهذه الغاية. وتشمل هذه البلدان: تونس والكويت ومصر والمغرب (OECD, 2024). وتنشر بعض الدول، مثل الأردن والعراق والكويت، تقارير سنوية مفصلة عن مكافحة الفساد، إلا أن التقدم الإقليمي لا يزال محدوداً، كما يفتقر تنفيذ الاستراتيجيات إلى الفعالية، وتغيب البيانات الموثوقة في العديد من البلدان (Middle East Council on Global Affairs, 2024). وتواجه البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، على وجه الخصوص، تحديات كبيرة في التصدي للفساد. وفي عام 2023، احتلت الجمهورية العربية السورية ثاني أدنى مرتبة على مستوى العالم من حيث تصورات مكافحة الفساد، تليها الصومال في ثالث أدنى مرتبة (World Bank, 2024).

وتحسين المساءلة في الهيئات العامة عامل أساسي في تحقيق النتائج المتوخاة من السياسات والبرامج[4]. فعلى سبيل المثال، على الرغم من التصميم الجيد للبرامج، لا يزال تنفيذ برامج الدعم الغذائي الهادفة وقواعد سلامة الأغذية غير منتظم في العديد من بلدان المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن النظم الغذائية شاملة لقطاعات عدة، ولذا، من الأهمية بمكان إنشاء آليات لضمان الشفافية والاضطلاع بالرقابة على المؤسسات الحكومية المختلفة.

سمحت الحلول التي تستفيد من التقنيات الرقمية مؤخراً بتبسيط العمليات العامة وزيادة الشفافية، وتعزيز كفاءة المشتريات، وتحسين تقديم الخدمات. على سبيل المثال، نفذت الإمارات العربية المتحدة حلول الحكومة الإلكترونية وتبسيط عمليات التخليص الجمركي. وفي المغرب، أدمجت في السجل الوطني للأراضي أدواتٌ رقمية لتحسين عملياته. وطبق الأردن سلاسل الكتل لتوفير الهوية الرقمية للفئات السكانية المعرضة للمخاطر لتزويدها بالخدمات الاجتماعية (Bahn, Yehya and Zurayk, 2021). إلا أن النجاح في استخدام الحلول الرقمية يتطلب الاستثمار في بناء القدرات والبنية التحتية الرقمية. ولم تكن نتائج هذه التقنيات على نسق واحد، فكان التقدم في بلدان المنطقة متفاوتاً. يقيس دليل تطور الحكومة الإلكترونية كيفية استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات لتعزيز الوصول والشمول من خلال الجمع بين توفير الخدمات عبر الإنترنت والوصل بوسائل الاتصال وبناء القدرات البشرية. وقد سجلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين درجات عالية على الدليل، في حين يصنف الصومال واليمن وجزر القمر عند أدنى الدرجات في العالم (United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), 2024).

بالإضافة إلى رقمنة العمليات العامة وتحسينها، أنشأت بعض دول المنطقة آليات لتدقيق المالية العامة، مثل التفتيش العام للمالية في المغرب والمراقب العام لشؤون أملاك الدولة والعقارات التابع لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في تونس. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال التحديات كبيرة. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[5] في المرتبة الأدنى عالمياً من حيث شفافية الموازنة العامة، ومتوسط درجات البلدان فيها هو 20 من 100، ففي أحيان كثيرة لا تنشر المعلومات بانتظام، أو تنشر غير مكتملة، أو تبقى محجوبة بالكامل. ولا يتاح التمويل الكافي للأجهزة العليا للرقابة المالية في الأردن، والسودان، وقطر، ولبنان، ومصر، واليمن، ما يحد من قدرتها على الوفاء بولاياتها بفعالية (Frank and others, 2023).

فلا بد من تعزيز فعالية الحكومات على جميع المستويات، لا سيما في البلدان التي لديها مستوىً كبير من اللامركزية. وفي العديد من بلدان المنطقة، يتفاوت مستوى الفعالية كثيراً بين الحكومات المركزية والحكومات الجهوية أو المحلية. وهذه الظاهرة أبرز في البلدان المرتفعة الدخل، التي تحرز درجات أعلى من المتوسط الإقليمي في بعض المؤشرات، إلا أنها تقصّر على المقاييس المتعلقة بالحوكمة الجهوية والمحلية. وكما هو موضح في الشكل 1، تشمل

الشكل 1. دليل الحكم المحلي 2023 (بالنسبة المئوية)

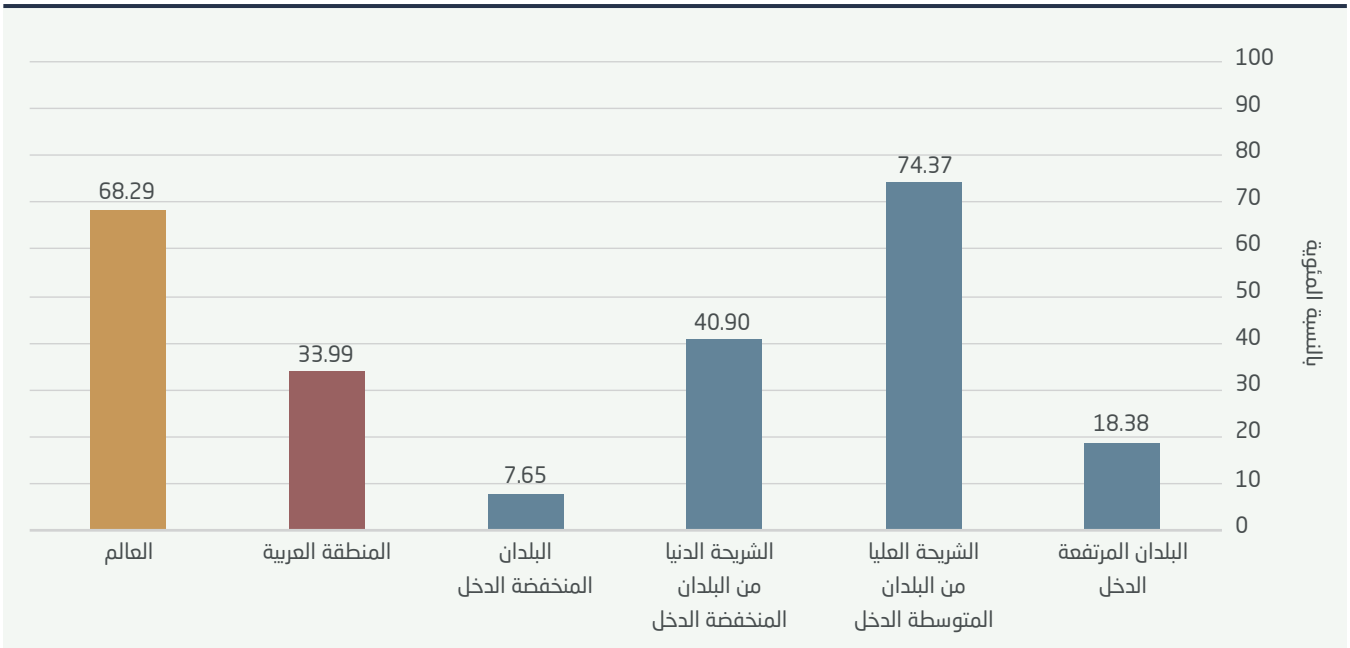

ملاحظة: درجة انتخاب الحكومات المحلية وقدرتها على العمل دون تدخل من الهيئات غير المنتخبة. المتوسط العالمي والمنطقة العربية حسب شريحة دخل البلد (البلدان المرتفعة الدخل، والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل).
المصدر: الإسكوا بناء على مجموعة بيانات V-Dem (Coppedge and others, 2025).

هذه المقاييس: وجود مسؤولين منتخبين محلياً، والقدرة على العمل بعيداً عن التأثير الذي لا مسوّغ له.

وتعزيز سيادة القانون ضروري للنهوض بالإنصاف في النظم الغذائية، إذ تكشف الأبحاث عن صلات عميقة بين انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة المنهجية وضعف سيادة القانون (United States Agency for International Development, 2013). ويتطلب تعزيز سيادة القانون سن تشريعات محكمة ترتكز إلى الأطر الدولية لحقوق الإنسان، تحمي الحق في الغذاء، وتضمن الوصول العادل إلى الأراضي والموارد، وتنظم الممارسات الضارة بالبيئة.

وإنفاذ القوانين لا يقل أهمية عن تشريعها، ولا بد من دعمه بالإنصاف في الوصول إلى العدالة، ومبادرات التمكين القانوني، وآليات المطالبات المفعّلة. بيد أن الوصول إلى العدالة يفتقر إلى الإنصاف في جميع أنحاء المنطقة العربية، إذ تتعرض النساء والفتيات للتمييز في القوانين والمؤسسات، ما يمنعهن من الوصول إلى الإجراءات القضائية عند انتهاك حقوقهن (the United Nations Development Programme (UNDP), ESCWA, the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and United Nations Population Fund (UNFPA), 2019). وقد تواجه الفئات المهمشة، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية واللاجئون، عوائق أمام الوصول إلى العدالة. وتتفاقم هذه التحديات في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، لأن نظم العدالة الرسمية غالباً ما تتعرض للتعطيل أو تختفي بالكلية.

وبناء ثقة الجمهور في حوكمة النظم الغذائية لا يزال تحدياً خطيراً. وعلى الرغم من إجراء إصلاحات لتحديث الإدارة العامة، لا يزال العديد من المواطنين غير راضين عن أداء الحكومة، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفساد ويضعف تنفيذ السياسات. وقد أشير إلى تصورات الفساد وارتفاع أسعار المواد الغذائية كأهم عاملين وراء انتفاضات الربيع العربي، كما كان لهما دور هام في إشعال الاضطرابات التي شهدها السودان والعراق ولبنان في عام 2019 (Middle East Council on Global Affairs, 2024). وتشمل المبادرات التي أطلقت لإعادة بناء الثقة: إنشاء دواوين المظالم في الأردن ولبنان ومصر والمغرب، الغرض منها هو التحقيق في شكاوى

المواطنين من سوء الإدارة، لا سيما من قبل المؤسسات العامة (OECD, 2024). وتكتسب النُهج التشاركية لتصميم السياسات بعض الزخم نتيجة توجه الحكومات إلى إشراك أصحاب المصلحة في الحوار من أجل صياغة استراتيجيات تحول النظم الغذائية.

ومن الأهمية بمكان تعزيز فعالية الحكومة وآليات مساءلتها في المنطقة، وذلك من خلال زيادة الشفافية، وإنشاء آليات رقابة قوية، ورقمنة العمليات العامة. ولا بد من تنفيذ إجراءات ملموسة لمكافحة الفساد وسوء إدارة الموارد على جميع مستويات الحكومة. وأهم الخطوات في هذا الاتجاه: سن تشريعات أقوى للنظم الغذائية، والتأكد من إنفاذها من خلال أنظمة قضائية كفؤة، وضمان الإنصاف في وصول الجميع. وتحسين عوامل الحوكمة هذه قد يساهم في بناء ثقة الجمهور، وفي إحراز تقدم كبير في مبادرات النظم الغذائية.

باء. أنظمة البيانات والرصد

توفر البيانات وفعالية أنظمة الرصد ركيزتين لضمان الحوكمة الرشيدة للنظم الغذائية. وإذا ما زُوّد صانعو السياسات ببيانات متكاملة عن الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، يمكنهم إجراء تحاليل مستنيرة، وتصميم تدخلات هادفة، وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي، وقياس فعالية الاستراتيجيات المنفذة. وأما أنظمة الرصد، فتمكّن من الكشف المبكر عن التحديات الناشئة، مثل تداعيات تغير المناخ أو تفشي الآفات، ما يفسح المجال أمام الاستجابات الاستباقية والحد من المخاطر المحتملة. وتفتقر بلدان المنطقة العربية حالياً إلى البيانات المكتملة والدقيقة والمحدّثة، والشفافية فيها ضعيفة، ولا يتاح فيها الوصول الكافي إلى البيانات، كما أنها تفتقر إلى أنظمة الرصد المناسبة.

وهناك فجوات كبيرة في البيانات لدى مختلف بلدان المنطقة، ما يعسر الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحول النظم الغذائية. يوضح الجدول 3 فجوات البيانات في مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة:

الجدول 3. توفر البيانات المطلوبة لمؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

المقصد		المؤشر	عدد البلدان التي لديها بيانات متاحة (من أصل 22)		
			2022	2023	2024
2-1	2-1-1	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (الملايين)	13	13	
		انتشار نقص التغذية (في المائة)	17	17	
	2-1-2	السكان الذين يعانون من درجة متوسطة أو شديدة من انعدام الأمن الغذائي (آلاف الأشخاص)	11	12	
		السكان الذين يعانون من درجة شديدة من انعدام الأمن الغذائي (آلاف الأشخاص)	10	11	
		انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان (في المائة)	11	12	
		انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بين السكان (في المائة)	10	11	
2-2	2-2-1	الأطفال الذين يعانون من التقزم المتوسط أو الشديد (الآلاف)	21	21	21
		نسبة الأطفال المصابين بالتقزم المتوسط أو الشديد (في المائة)	21	21	21
	2-2-2	الأطفال الذين يعانون من السمنة المتوسطة أو الشديدة (الآلاف)	20	20	20
		الأطفال الذين يعانون من الهزال المتوسط أو الشديد (الآلاف)	6	5	
		نسبة الأطفال المصابين بالسمنة المتوسطة أو الشديدة (في المائة)	20	20	20
		نسبة الأطفال المصابين بالهزال المتوسط أو الشديد (في المائة)	6	5	

المقصد		المؤشر	عدد البلدان التي لديها بيانات متاحة (من أصل 22)		
			2022	2023	2024
2-2	3-2-2	نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 عاماً المصابات بفقر الدم (في المائة)	22	22	
		نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 عاماً المصابات بفقر الدم من غير الحوامل (في المائة)	22	22	
		نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 إلى 49 عاماً المصابات بفقر الدم من الحوامل (في المائة)	22	22	
3-2	2-3-2	متوسط دخل منتجي الأغذية على نطاق واسع، بمعادل القوة الشرائية (القيمة الدولية الثابتة للدولار كما كانت في عام 2017)			
		متوسط دخل منتجي الأغذية على نطاق صغير، بمعادل القوة الشرائية (القيمة الدولية الثابتة للدولار كما كانت في عام 2017)			
4-2	1-4-2	[بديل] التقدم المحرز نحو الزراعة المنتجة والمستدامة، درجة الوضع الراهن	21	21	
		[بديل] التقدم المحرز نحو الزراعة المنتجة والمستدامة، درجة الاتجاه	21	21	
		نسبة المساحة الزراعية المخصّصة للزراعة المنتجة والمستدامة (في المائة)	1	1	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً من قيمة المخرجات لكل هكتار (في المائة)	1	3	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً من الأمن الغذائي (في المائة)	1	3	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في إدارة الأسمدة (في المائة)	1	2	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في إدارة المبيدات (في المائة)	1	2	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً من صافي دخل المزارع (في المائة)	1	2	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في آليات التخفيف من المخاطر (في المائة)	1	1	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في تأمين حق ملكية الأراضي الزراعية (في المائة)	1	3	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً من تدهور التربة (في المائة)	1	2	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في استخدام الممارسات الداعمة للتنوع البيولوجي الزراعي (في المائة)	1	1	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً في تقلب توفر المياه (في المائة)	1	2	
		نسبة مساحة الأراضي الزراعية التي حققت مستوى مقبولاً أو منشوداً من معدلات أجور العاملين في الزراعة (في المائة)	1	2	

المقصد		المؤشر	عدد البلدان التي لديها بيانات متاحة (من أصل 22)		
			2022	2023	2024
2-5	2-5-1	عدد السلالات المحلية التي خُزّنت موارد وراثية كافية لإعادة إنشائها	11	12	14
		عدد السلالات المحلية المحفوظة في البلد	20	20	21
		عدد السلالات العابرة للحدود (بما في ذلك السلالات المنقرضة)	20	20	20
		عدد السلالات العابرة للحدود التي خُزّنت موارد وراثية كافية لإعادة إنشائها	10	10	12
		مدخلات الموارد الوراثية النباتية المخزنة خارج الموقع (عدد)	9		
	2-5-2	عدد السلالات المحلية (غير المنقرضة) (عدد)	20	20	21
		عدد السلالات المحلية التي لا تعرف حالة الخطر عنها (عدد)	20	20	21
		عدد السلالات العابرة للحدود (غير المنقرضة) (عدد)	20	20	20
		عدد السلالات العابرة للحدود التي لا تعرف حالة الخطر عنها (عدد)	20	20	20
		نسبة السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة لخطر الانقراض كنسبة من السلالات المحلية ذات المستوى المعروف لخطر الانقراض (في المائة)	10	11	11
		نسبة السلالات العابرة للحدود المصنفة على أنها معرضة لخطر الانقراض كنسبة من السلالات المحلية ذات المستوى المعروف لخطر الانقراض (في المائة)	12	13	13
أ-2	أ-2-1	دليل التوجه الزراعي للإنفاق الحكومي	16	12	
		حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي (في المائة)	16	12	
		حصة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	16	12	
	أ-2-2	إجمالي التدفقات الرسمية (المدفوعات) للزراعة حسب البلدان المتلقية (ملايين الدولارات بالقيمة الثابتة لعام 2023)	16	16	
ب-2	ب-2-1	دعم الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات وفقاً للقيمة الحالية)	1		
ج-2	ج-2-1	مؤشر الحالات الناشزة في أسعار الغذاء حسب دليل أسعار الغذاء للمستهلكين	21	21	
		مؤشر الحالات الناشزة في أسعار الغذاء حسب نوع المنتج	10	10	10

المصدر: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Statistics: SDG Indicator Database. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (accessed on 15 August 2025).

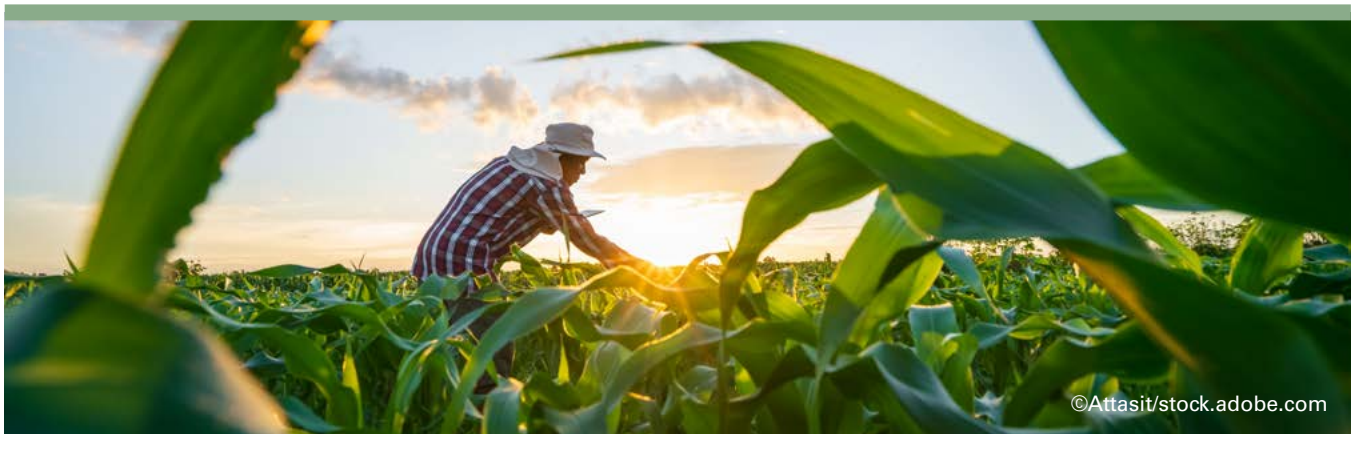

في عام 2024، أشارت نتائج جرد البيانات المفتوحة (Open Data Watch, n.d.) إلى أن متوسط درجة تغطية البيانات بلغ، بالمتوسط للمكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية، 48.5 من 100، وهو أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 52.5 من 100. وكانت التغطية منخفضة في بعض المجالات الرئيسية، حيث بلغت درجة بيانات الزراعة واستخدام الأراضي 42.6 في المائة ودرجة بيانات الأمن الغذائي والتغذية 31.2 في المائة[6]. لا تغطي مؤشرات محددة بعض الأبعاد التي لم يسبق البحث عميقاً فيها مع أنها على صلة بالنظم الغذائية، مثل معالجة الأغذية والصناعة، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في النظم الغذائية، وتفتقر المنطقة إلى بيانات بشأن هذه الأبعاد.

كما لوحظت فجوات هامة في البيانات المتعلقة بقضايا نوع الجنس في النظم الغذائية. وتتاح بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن المؤشرات المرتبطة بالتغذية، مثل معدلات التقزم والهزال والسمنة بين الأطفال، وانتشار فقر الدم، ولكن هناك، بالمقابل، نقص كبير في المعلومات المتعلقة بأدوار المرأة في الزراعة، وملكية الأراضي، وتجهيز الأغذية وتسويقها واستهلاكها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر معلومات كافية عن الفئات الهشة الأخرى، مثل المجتمعات الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين، من حيث ما تؤديه من أدوار وتضطلع به من مشاركة في النظم الغذائية.

والبيانات المتاحة في المنطقة العربية غالباً ما تكون متدنية الجودة، لا سيما من حيث موثوقية المصادر والسلامة المنهجية. وتتمثل التحديات الرئيسية في ضعف القدرة المؤسسية، وقصور البنى التحتية، وعدم كفاية التمويل.

تجمع معظم بلدان المنطقة بيانات عن الأمن الغذائي والحالة التغذوية، لا سيما بين الفئات السكانية المعرضة للمخاطر مثل النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة. وتعتمد البلدان غير المتأثرة بالنزاعات، عادةً، على النظم الصحية القائمة فيها لمراقبة التغذية الفعالة من حيث الكلفة، والتنسيق مع مصادر أخرى مثل المسوحات الوطنية. أما البلدان المتأثرة بالنزاعات، فتعتمد، في أحيان كثيرة، على أنظمة موازية ممولة من المانحين. وتتباين طرق أخذ العينات ووتيرة جمع البيانات من بلد إلى آخر، ولذلك تصعب مقارنة البيانات بين بلدان المنطقة. وتشمل القيود الأخرى على البيانات: عدم اكتمال التغطية الجغرافية ما قد يؤدي إلى استبعاد بعض السكان أو المناطق (وكثيراً ما يكون المستبعدون هم الأشدّ تعرضاً للمخاطر)؛ والاعتماد فقط على مصدر واحد للبيانات الثانوية، كما لوحظ في الجمهورية العربية السورية واليمن (الجدول 4)؛ وأوجه عدم الاتساق بين فترة التقرير وفترة جمع البيانات، ما يؤثر على مدى مواكبة البيانات للواقع، وبالتالي مدى أهميتها للتحاليل. وعادةً ما تكون نقاط الضعف هذه ناتجة عن محدودية الموارد المالية والبشرية، أو عن هشاشة السياسات العامة والسياسات الاجتماعية، ما يعقد عملية جمع البيانات، ويخفف من موثوقية المعلومات المشمولة بالتقارير (Al Jawaldeh and others, 2023).

الجدول 4. مصادر البيانات الخاصة بالرصد التغذوي (X=متاح)

البلدان	نظام المعلومات الصحية	المسح	المرفق الصحي	مركز التغذية	المجتمع والمدرسة
المملكة العربية السعودية		X	X		
الكويت			X		X
الجمهورية العربية السورية			X		
اليمن			X		
عُمان	X	X	X		X
المغرب	X		X		X
دولة فلسطين			X		X
السودان	X		X	X	X

المصدر: Al Jawaldeh and others, 2023.

الجدول 5. تاريخ آخر تعداد زراعي لكل بلد

البلد	آخر تعداد زراعي
الأردن	2017
الإمارات العربية المتحدة	لم يجر من قبل
البحرين	1980
تونس	2005-2004
الجزائر	2024
جزر القمر	2004
الجمهورية العربية السورية	1981
جيبوتي	1995
دولة فلسطين	2010
السودان	لم يجر من قبل
العراق	1971
عُمان	2013-2012
قطر	2001-2000
الكويت	1970
لبنان	2010
ليبيا	2001
مصر	2010-2009
المغرب	1996
المملكة العربية السعودية	2015
موريتانيا	1985
اليمن	2003

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. البيانات الهيكلية من التعدادات الزراعية. https://www.fao.org/faostat/en/#data/WCAD (accessed on 24 October 2025). سنة التعداد الجزائري محدثة وفقاً لما ورد في https://fr.madr.gov.dz/rga-2/.

وتجمع غالبية البلدان البيانات الزراعية، ولكن الإحصاءات عادةً ما تكون محدودة النطاق ومستمدة من مصادر مختلفة، مثل القطاعين العام والخاص، فتفتقر غالباً إلى التنسيق الجيد. وإذا ما أجريت تعدادات زراعية، تصدر عنها بيانات متكاملة ومفصلة، ولكنها قد تكون مكلفة، ولذلك لا تجرى إلا نادراً كما هو مفصل في الجدول 5.

ولكنّ المنطقة شهدت بعض التقدم، فخلال السنوات الأخيرة، طور كلٌّ من الأردن والبحرين والجزائر ولبنان والمغرب سجلات للمزارعين، واعتمدت بلدان أخرى حلولاً رقمية لدعم تحديد الهوية وتقديم الخدمات، بما في ذلك نظام البطاقة الذكية في مصر ومشروع منصة المزارعين الرقمية في العراق (Campora, 2025). وأما الإمارات

العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فهما على استعداد جيد للتجارة الإلكترونية بالأغذية الزراعية (ESCWA, 2025c).

وتشمل التحديات التي تواجه جمع البيانات الزراعية: تجزؤ ترتيبات الحوكمة وافتقارها إلى الوضوح، وتعدد أصحاب المصلحة، وعدم كفاية الأطر القانونية، واستبعاد المزارع الصغيرة من جهود جمع البيانات (FAO, 2023b). ويعسّر عدم انتظام جمع البيانات، وافتقار البيانات إلى التحديث والاكتمال على صانعي السياسات تحديد الأولويات وتصميم السياسات المبنية على الأدلة. كما تركز البيانات الزراعية عادة على الإنتاج والأسعار، ولا تغطي الكثير عن التجارة والتسويق والاستهلاك. والاعتماد لا يزال شديداً على المانحين، ما يضر باستدامة نظم البيانات الزراعية.

وتواجه المنطقة العربية تحدياً آخر، هو محدودية شفافية البيانات وإمكانية الوصول إليها. وغالباً ما تكون البيانات المتعلقة بالجوانب الرئيسية لحوكمة النظم الغذائية، مثل ملكية الأراضي ومخزونات الأغذية العامة، غير متاحة للجمهور، مما يثير مخاوف بشأن فعالية السياسات والتنظيمات. وغالباً ما تحتفظ الإدارات الحكومية المختلفة بسجلات مستقلة، من دون تنسيق مركزي أو مشاركة للبيانات. أما القوانين المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات، التي تعطي الجمهور الحق في الحصول على بيانات من الهيئات الحكومية من دون مسوغ، فلا يتجاوز عدد دول المنطقة التي سنتها الست، وهي الأردن وتونس والكويت ولبنان والمغرب واليمن (Middle East Council on Global Affairs, 2024). ووفقاً لتصنيف جرد البيانات المفتوحة (Open Data Watch, n.d.) لمتوسط الدرجة الفرعية لانفتاح البيانات في المنطقة العربية، بلغ المتوسط الإقليمي 56.2 في المائة في عام 2024 (مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 59)، حيث بلغت درجة بيانات الزراعة واستخدام الأراضي 56.7 في المائة وبيانات الأمن الغذائي والتغذية 48.57 في المائة[7]. ومستوى الشفافية في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي منخفض مقارنة بالبلدان ذات مستويات الدخل المماثلة (Islam, 2023). ويجدر، بالمقابل، التنويه ببعض التحسن في انفتاح البيانات خلال السنوات الأخيرة في الإمارات العربية المتحدة وعُمان ودولة فلسطين والمغرب (UNDP, 2020).

بالإضافة إلى جمع بيانات كافية وعالية الجودة وتيسير الوصول إليها، من المهم تصميم أنظمة البيانات بعناية بما يراعي تنوع أصحاب المصلحة واختلاف القطاعات المشاركة في النظم الغذائية، وتقييم تكاليف ومكاسب جمع البيانات وتحديثها. وعلى الحكومات أن تتأكد من أن البيانات المجمّعة تصب في توجيه عمليات تصميم السياسات ورصدها، بما يكفل جعل القرارات قائمة على الأدلة وعلى نهج الكشف المبكر عن التحديات. على سبيل المثال، جمع البيانات بانتظام عن المؤشرات التغذوية في المدارس قد يساعد على تبيّن المخاطر، فيكون بمنزلة نظام إنذار مبكر بفقدان الأمن الغذائي بين السكان. وحيث إن النظم الغذائية معقدة، وتشارك فيها قطاعات متعددة، يجب اختيار المؤشرات ونهج تقييم التحول بعناية.

الإطار 4 • رصد التحول في النظم الغذائية

اعتُرف بالنظم الغذائية كمسارٍ من ستة مسارات حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك أصبح قياس التقدم نحو تحقيق التحول فيها هاماً للغاية. وتتطلب هذه المهمة المعقدة فهم جميع مكونات النظم، والعوامل المحركة لها، ونواتج الأمن الغذائي والتغذية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع نطاقاً. وقد طورت الإسكوا وشركاؤها أداة رصد لتقييم حالة النظم الغذائية، استناداً إلى ستة أبعاد يستخدم لالتقاط صورة عنها 28 مؤشراً مرتبطاً بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة والخطط العالمية/الإقليمية. تهدف هذه الأداة إلى إثراء عملية صنع القرار وإتاحة المعلومات الهامة لأصحاب المصلحة والجمهور. ومن خلال البحوث والمشاورات، تمكنت الإسكوا وشركاؤها من اختيار مجموعة من المؤشرات التي تفسر معظم الاختلافات في تحديد نواتج الأمن الغذائي و/أو النظم الغذائية. ويمكن التعبير عن المؤشرات المختارة كمياً وتلبية أهداف الجمهور المستهدف. أثناء إنشاء أداة الرصد، حُدد توفر البيانات بوصفه التحدي الأكبر للتقييم المتكامل للمنظومة الغذائية.

المصدر: يتاح المزيد من المعلومات في الرابط: https://www.unescwa.org/publications/assessing-food-systems-arab-region.

وقد يؤدي دمج التقنيات الجديدة، مثل صور الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار والذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز أنظمة الرصد والبيانات، واستكمال الجهود الحالية لجمع البيانات. وقد اعتمدت بلدان عدة في المنطقة هذه التقنيات لإثراء عملية صنع السياسات. فعلى سبيل المثال، أنشأت وزارتا البلدية والبيئة في قطر قاعدة بيانات جغرافية مكانية للأراضي الزراعية، تتضمن بيانات عن جودة التربة والموارد المائية واستخدام الأراضي، والغرض منها هو توجيه القرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية وتخطيط استخدام الأراضي. وتعوق التوجة نحو اعتماد أنواع جديدة من البيانات عواملُ عدة، مثل محدودية الوصول، وقصور البنى التحتية، وغياب الخبرات التقنية (FAO, 2023b). ولا يزال إنتاج التكنولوجيا والابتكارات في المنطقة عند مستويات منخفضة، حتى لدى البلدان ذات الموارد الأكبر.

وبوسع بلدان المنطقة التعاون بدرجة أكبر، لا سيما في ما يتعلق بمواءمة البيانات، ومشاركة أفضل الممارسات، وتنفيذ برامج الرصد المشتركة. وقد اتخذت دول عدة خطوات في هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة، مثل إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام الإنذار الخليجي السريع للغذاء. وتشارك منظمات إقليمية مختلفة، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ومكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والإسكوا، في نشر المعارف العلمية وتيسير تبادل الخبرات بشأن النظم الغذائية.

وقد تتعزز الجهود الوطنية لجمع البيانات ورصدها من خلال إنشاء بنية تحتية للبيانات، وبناء القدرات المالية والتقنية لجمع البيانات الجيدة، وتحسين الوصول إلى البيانات وزيادة شفافيتها. ويجب تصميم نظم رصد مناسبة لقياس التقدم المحرز وتبيّن التحديات المحتملة في وقت مبكر. ولا بد من إدماج المزيد من البحوث العلمية في صنع السياسات، والاستفادة من التكنولوجيات المتاحة ومصادر البيانات الجديدة، وتعزيز التعاون الإقليمي، لتسريع تعزيز جودة البيانات، ونطاق استخدامها. والبيانات الدقيقة والمحدثة، في الحصيلة النهائية، عامل هام في تعزيز مصداقية الحكومة، وفي توجيه القرارات نحو الحلول الأمثل لإحداث التحول المنشود في النظم الغذائية.

جيم. مشاركة أصحاب المصلحة

يتطلب التحول الفعال للنظم الغذائية مشاركة قوية من أصحاب المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات منتجي الأغذية والمجتمع الدولي والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإشراكهم في جميع عمليات صنع السياسات وتنفيذها يساعدان في تحصين النظم الغذائية إزاء المخاطر، وفي تحسين إدارتها.

ولكن، من الناحية العملية، لا تزال مشاركة أصحاب المصلحة في صنع السياسات محدودة في معظم أنحاء المنطقة العربية. ولم تنضم إلى الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة إلا ثلاث دول عربية من أصل 22 (Idlebi, 2025). وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن البنك الدولي يصدر دليلاً للصوت والمساءلة تلتقط فيها التصورات بشأن قدرة المواطنين على المشاركة في حكوماتهم، وقضايا مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة، وفي عام 2023 سجلت المنطقة العربية متوسطاً منخفضاً لا يتجاوز 18.36 في المائة، وقد سجلت تونس أعلى الدرجات، بنسبة 38.65 في المائة. ودرجات الجمهورية العربية السورية (0.97 في المائة) والصومال (4.35 في المائة) واليمن (5.80 في المائة) من بين الأدنى عالمياً، وتدل على أن حكومات هذه البلدان تفرض قيوداً شديدة على الحيز المدني والحوكمة التشاركية (World Bank, 2024).

تظهر المشاركة في القنوات الرقمية صورة أكثر تنوعاً. تصدر الأمم المتحدة دليلاً للمشاركة الإلكترونية، الذي يقيس وصول الجمهور إلى المعلومات (المعلومات الإلكترونية)، والمشاركة في مناقشة السياسات (المشاورات الإلكترونية) والتشارك في تصميم السياسات والخدمات (صنع القرار الإلكتروني)، وتضع درجات المملكة العربية السعودية (96 في المائة) والبحرين (90 في المائة) من بين الأعلى في العالم، في حين أن درجات جزر القمر (0 في المائة) وليبيا (1 في المائة) والجزائر (5 في المائة) من بين الأدنى في العالم (UN DESA, 2024).

الجدول 6. درجات الدول العربية على دليل الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية لعام 2024 (بالنسبة المئوية)

اسم البلد	دليل المشاركة الإلكترونية
الأردن	62
الإمارات العربية المتحدة	78
البحرين	90
تونس	45
الجزائر	5
جزر القمر	0
الجمهورية العربية السورية	7
جيبوتي	10
السودان	7
الصومال	29
العراق	10
عُمان	66
قطر	48
الكويت	30
لبنان	47
ليبيا	1
مصر	59
المغرب	44
المملكة العربية السعودية	96
موريتانيا	12
اليمن	15

المصدر: UN DESA, 2024.

وشهدت السنوات الأخيرة بعض التقدم في النظم الغذائية. ومنذ إطلاق الأمم المتحدة لأول عملية تحول للنظم الغذائية في عام 2021، عقدت بلدان المنطقة العربية أكثر من 200 جلسة حوار وطنية، وأنشأت دول في المنطقة آليات رسمية تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية. على سبيل المثال، أعدت حكومة الأردن استراتيجية الأمن الغذائي من خلال شراكة بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (United Nations in Jordan, 2022). وفي لبنان، استرشد مسار وطني بتسع ورش عمل لأصحاب المصلحة، شاركت فيها وكالات الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات من القطاع الخاص، علاوة على ممثلين للشباب. وفي تونس، نظمت منصة استشارة وطنيّة حول تحسين مناخ استثمار الشباب في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، يقودها شباب، وتضم حوالي 60 من أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع المالي والأعمال

الإطار 5 تحول النظام الغذائي: عملية تشاركية

أطلق مركز الأمم المتحدة للنظم الغذائية عملية عالمية من أجل تحقيق تحول تشاركي في النظم الغذائية. على المستوى الوطني، تُعقد حوارات مخصصة في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية، وتجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المزارعون ومجتمعات السكان الأصليين والمسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية وممثلون للقطاع الخاص. تمكّن هذه الحوارات من إجراء نقاش حول التحديات المحلية، واستكشاف قضايا مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والممارسات الزراعية غير المستدامة. ومن خلال ورش العمل والاجتماعات والمنتديات عبر الإنترنت، يحدد المشاركون التحديات التي تعوق تقدم النظم الغذائية، ويحددون أولوياتهم بشأن معالجتها. في المنطقة العربية، تم تنظيم ما يقرب من 200 حوار وطني ومستقل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. يؤدي هذا النهج المنطلق من القاعدة إلى إنشاء مسارات وطنية وخرائط طريق عملية تحدد التدخلات والحلول الخاصة بكل سياق. وتغذي هذه المسارات، بدورها، المنابر الإقليمية والعالمية من أجل تبادل المعارف وتعبئة الموارد وبناء جهود التعاون. يمكّن هذا النهج المتعدد المستويات الجهات الفاعلة المتنوعة من العمل، على جميع المستويات، من أجل نظم غذائية أكثر إنصافاً واستدامة.

المصدر: United Nations Food Systems Coordination Hub, n.d.b.

التجارية الزراعية ورواد الأعمال الشباب، وصدر عن المنصة أكثر من 80 مقترحاً عملياً في السياسات العامة من أجل الاستثمار الزراعي المسؤول (FAO, n.d.a).

ولكن تبقى هناك تحديات مختلفة، على الرغم من هذه المبادرات. فالبلدان متفاوتة من حيث مدى تشاركية نهجها، ونطاق التشاركية في كل نهج. والمشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة محدودة، عموماً، بسبب التعقيدات في الهياكل المؤسسية والعمليات البيروقراطية، وعدم كفاية الوصول إلى البيانات، والفجوات في بناء القدرات، ومحدودية التمويل والدعم.

ومن الأهمية بمكان إضفاء طابع مؤسسي على جهود التعاون بين أصحاب المصلحة حتى تشكّل هذه الجهود مساهمات مؤثرة في صنع سياسات النظم الغذائية، وفي تنفيذ هذه السياسات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان أو مجموعات عمل لتيسير النقاش وإدارة العمليات ورصد التقدم المحرز وضمان الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومات أن تضع خطة واضحة تشمل القطاعات والأطراف الفاعلة المعنية، وتحدد فيها إجراءات محددة، وجداول زمنية للتنفيذ، وجهات مسؤولة عنه.

ومراعاة اعتبارات النفوذ في غاية الأهمية لجعل عمليات إشراك أصحاب المصلحة منصفة بكامل معنى الكلمة (UNDP, 2023). والتغيير المنصف يتطلب تحديد ومعالجة أوجه الخلل في موازين النفوذ، بحيث يتمكن أصحاب المصلحة بمختلف خلفياتهم، ولا سيما الفئات المهمشة مثل المزارعات أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب الريفيين ومجتمعات السكان الأصليين، من المشاركة الحقيقية في هذا التغيير. ويجب دعم التمثيل المتنوع من خلال إدماج المجتمعات التي ليس لديها تمثيل كافٍ، واختيار الأماكن التي يمكن الوصول إليها مادياً وثقافياً، واستخدام اللغة الشاملة للجميع، وتوفير الموارد اللازمة مثل خدمات الترجمة الفورية.

وتحقيق مشاركة أكبر من أصحاب المصلحة في صنع سياسات النظم الغذائية أمر هام للغاية من أجل تحسين الحوكمة وزيادة الإنصاف في النظم الغذائية. وإدراج التعاون بين أصحاب المصلحة في الأطر القانونية وهياكل الحوكمة وآليات التمويل المخصصة ضروري من أجل النجاح على الأجل الطويل. ويجب أن تكون مساحات التعاون بين أصحاب المصلحة شاملة حقاً، فتنشر بيئة تدعم المشاركة المنصفة، وتتدارك الخلل في موازين النفوذ. ومن خلال هذه العمليات، يمكن للمجتمعات تطوير رؤية مشتركة توائم بين وجهات النظر المختلفة والمصالح المتباينة، على أساس إدارة المقايضات، وتماسك السياسات، وتسهيل قبول مخرجات الحوارات، وتعزيز قدرة النظم على الصمود في مواجهة التغيير السياسي.

3 التحديات النظمية وهياكل النفوذ في حوكمة النظم الغذائية

الحوكمة الرشيدة ضرورية لتحقيق تحول ملموس في النظم الغذائية. تتطلب هذه الحوكمة إطاراً واضحاً للسياسات العامة، وهياكل مؤسسية قوية، وآليات فعالة للتنفيذ. ولا يمكن إحداث أي تغيير دائم من دون فهم عميق لأوجه الخلل في موازين القوى المكونة لهياكل ونواتج النظم الغذائية على الصعد المحلية والوطنية والدولية، وللقيود التي تكبل التعاون الإقليمي والعالمي.

في المنطقة العربية، تواجه النظم الغذائية ثلاثة تحديات مترابطة: شح الموارد الطبيعية، والاعتماد على الواردات الغذائية في سوق عالمية غير متكافئة، والنزاعات وانعدام الاستقرار. وتؤثر هذه التحديات، علاوة على أوجه الخلل المتأصلة في توازن النفوذ، على من يحصل على الموارد ورأس المال والتكنولوجيا؛ وعلى من يشارك في صنع القرار؛ وعلى من يستفيد من إنتاج الأغذية وتوزيعها. يستعرض هذا الفصل التحديات المتعلقة بالحوكمة والنفوذ في هذه المجالات الثلاثة.

ألف. استدامة الموارد الطبيعية

إدارة التنافس على الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه العذبة من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة في المنطقة العربية، خاصة وأن هذه الأراضي والموارد تشتد شحاً، وبات ضرورياً إدارتها على نحو مستدام. تتباين البلدان من حيث ما لديها من موارد طبيعية وقدرات مؤسسية، ولكنها، كلها، تواجه قيوداً جراء شح في بعض الموارد أو في الكثير منها. ويتفاقم هذا التحدي نتيجة الاستخراج الجائر وتغير المناخ والضغوط الديمغرافية والتحول الحضري السريع. ومراعاة لهذا الواقع، يجب أن تتناول استجابات الحوكمة كلا من القيود البيئية والديناميات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على كيفية تخصيص الموارد ومن يستفيد من استخدامها.

تواجه المنطقة العربية نقصاً حاداً في الأراضي الصالحة للزراعة. وتصنف أكثر من 80 في المائة من أراضي المنطقة على أنها صحارى، وليس فيها إلا 68 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، ما يمثل 5 في المائة من إجمالي مساحة أراضيها، ويعني أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة هو 0.12 هكتار، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.17 هكتار (World Bank, 2025). ويتسارع تدهور الأراضي بفعل تغيّر المناخ الذي أدى إلى ارتفاع في درجات الحرارة وتزايد وتيرة موجات الجفاف وتسرب لمياه البحر، والأنشطة البشرية مثل الممارسات الزراعية السيئة والتوسع الحضري السريع. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير بحلول عام 2050، ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة.

والمنطقة العربية من أشد مناطق العالم شحاً بالمياه، وفيها 19 بلداً يقل فيها نصيب الفرد من المياه عن عتبة الندرة (تبلغ العتبة ألف متر مكعب للشخص)، و13 بلداً يقل فيها نصيب الفرد عن عتبة الندرة المطلقة (وتبلغ 500 متر مكعب للشخص) (ESCWA, 2022e). وتسهم عوامل بشرية في تفاقم شح المياه، من بينها النمو السكاني السريع والتوسع الحضري وارتفاع مستويات المعيشة. ويستهلك القطاع الزراعي الحصة الأكبر من موارد المياه المتجددة. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مشاكل شح المياه، إذ يفضي إلى تواتر أكبر وأطول لموجات الجفاف، وانخفاض معدلات هطول المطر، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر.

ويضع تضاؤل الموارد الطبيعية المنطقة العربية أمام معضلة خطيرة، هي الموازنة بين تخصيص الأراضي والمياه الشحيحة للأنشطة المنزلية والصناعية والتجارية من جهة، وبين تحقيق الإنتاج الزراعي الكافي والأمن الغذائي من جهة أخرى. والإنتاج الزراعي، حتى في وضعه الحالي، تحت ضغوط شديدة نتيجة للمنافسة المكثفة على المياه والأراضي الشحيحة التي يفرضها توسع المراكز الحضرية المكتظة بالسكان وتزايد احتياجات السكان مع تزايد أعدادهم.

وقد أدت السياسات الرامية إلى زيادة قيمة الإنتاج الزراعي في بعض الأحيان إلى استنزاف موارد المياه والأراضي، الشحيحة أصلًا. فأدى دعم الأسمدة في مصر إلى الاستخدام المفرط لمغذيات معينة، مثل النيتروجين، على حساب مغذيات أخرى، مثل البوتاسيوم (Kurdi and others, 2020)، ما أدى إلى اختلال للتوازن في تغذية النباتات وتدهور في الأراضي (Abdelhafez and others, 2013). ولسنوات، دعم المغرب إنتاج الحمضيات والبطيخ والأفوكادو نظراً لقيمتها التصديرية العالية. بيد أن هذه المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، كما ارتبط إنتاجها بوقوع موجات جفاف في بعض مناطق البلد، ما دفع الحكومة إلى وقف الدعم في عام 2022 (Medias24, 2022). غيرت المملكة العربية السعودية سياساتها الزراعية خلال العقود الأخيرة، فحدّت من أهداف الاكتفاء الذاتي، وألغت الدعم للمحاصيل الكثيفة الاستهلاك للمياه، مثل البرسيم، من أجل معالجة شح المياه والحفاظ على استدامة المياه الجوفية (Woertz, 2017).

ويمثل التخصيص الأمثل للموارد تحدياً كبيراً، ليس فقط من حيث تحقيق التوازن بين القطاعات والأنشطة، ولكن أيضاً من حيث تحقيق التوازن بين المستخدمين. وفي العديد من بلدان المنطقة، لا تزال الأطر القانونية غير مكتملة، والتدخل حكومي غير المناسب، وضعف في حقوق الملكية. وغالباً ما تفضي هذه الإشكاليات إلى اضطرابات في موازين النفوذ، وتضاربات في المطالبات، ونزاعات بين المزارعين والرعاة، وكذلك بين مستخدمي المياه عند منابع الأنهار وبين مستخدميها عند المصبات،

وبين مختلف مستخدمي طبقات المياه الجوفية. وتقل، تقليدياً، فرص وصول بعض الفئات إلى الموارد والأراضي، وتشمل هذه الفئات النساء والأقليات (World Bank, n.d.). ولا تزال ملكية النساء للأراضي في غاية التدني، فلم تزد نسبتها على 0.7 في المائة في مصر في عام 2014، و1.8 في المائة في موريتانيا في عام 2021، و3.2 في المائة في الأردن في عام 2018 (World Bank, n.d.).

وفي البلدان حيث يضعف الحق في امتلاك الأراضي، وحيث الشفافية محدودة، يشتد خطر فقدان إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية على السكان ذوي الأوضاع الهشة. والتهديد داهم للأراضي الجماعية والقبلية، الضرورية لسبل عيش مجتمعات متعددة، مثل المجتمعات البدوية والرعوية. وورد في دراسة موروميدزي (Murombedzi, 2021) أنه، وضمن أنظمة الحيازة العرفية، تتعرض أراضي المشاعات للمصادرة لأنها ليست مملوكة مادياً، وتعتبر غير مستغلة بالدرجة الكافية، أو غير مستغلة أصلاً، وبالتالي يمكن مصادرتها بدافع «المصلحة الوطنية».

كما لوحظت بين البلدان مشاكل تتعلق بتخصيص الموارد، لا سيما الموارد المائية. ويتشارك 14 بلداً في المنطقة العربية، من أصل 22، في أحواض المياه السطحية. وتتشارك جميع البلدان، باستثناء جزر القمر، بمياه جوفية (ESCWA, 2019b). وإجمالاً، تتقاسم بلدان المنطقة حوالي ثلثي موارد المياه السطحية والجوفية في المنطقة، وغالباً ما يكون ذلك من دون اتفاقيات رسمية أو باتفاقيات لا تنفذ بشكل صحيح (ESCWA, 2019a). وتشمل التحديات في حوكمة مصادر المياه المشتركة: سياسات وقوانين غير كافية، ومحدودية في التمويل، وضعف في التنسيق، وعدم كفاية البيانات (ESCWA, 2022e). والافتقار إلى الحوكمة السليمة يخل بموازين النفوذ، حيث تتمتع بلدان المنبع بقدر أكبر من النفوذ على تخصيص الموارد من المياه السطحية. ومن الأمثلة البارزة المناقشات الجارية حول سد النهضة الإثيوبي الكبير والاستخدام العادل للمياه بين إثيوبيا ومصر والسودان، فضلاً عن إدارة تركيا لنهري دجلة والفرات، علماً أن لهذين النهرين أهمية حاسمة لبلدان المصب، مثل العراق والجمهورية العربية السورية (ESCWA, 2022d). والافتقار إلى قواعد واضحة لاستخدام المياه الجوفية وإلى الإدارة المنسقة لهذه المياه يعطي المجال للاستغلال المفرط، فيعجل بنضوب طبقات المياه الجوفية.

وتواجه الأراضي ضغوطاً مماثلة، لا سيما عندما يتقاطع الاستثمار الأجنبي مع أولويات التخصيص الوطنية.

©Miftah/stock.adobe.com

الإطار 6 تحسين حوكمة الاستثمار الأجنبي في الأراضي

باتت حاجة أقل البلدان نمواً إلى إحداث تحول في النظم الغذائية ملحة. ولذا، فإن إحكام إدارة الاستثمار الأجنبي في الأراضي ضروري لضمان الأمن الغذائي وحماية سبل العيش وتحقيق الاستدامة البيئية. ويمكن دعم هذا المسار بالتدابير التالية:

- **الاستفادة من الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية الدولية.** على البلدان أن توائم سياساتها مع المبادئ التوجيهية الدولية، مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول (2010) والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات (2012). تؤكد هذه المبادئ التوجيهية على تعزيز الشفافية والحقوق في حيازة الأراضي، وعلى التأكد من أن الاستثمار يوجد فرص عمل وينقل المعرفة ويحمي البيئة.
- **الحاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة.** لا تتوفر بعض البيانات المهمة عن العديد من الصفقات الأجنبية في الأراضي في المنطقة العربية، فلا يشمل 42 في المائة من الصفقات أي معلومات عن استخراج المياه، وتتغاضى 86 في المائة عن التصريح عن الاستخدام السابق للأراضي، وهناك مستثمر واحد غير معروف على الأقل في 98.7 في المائة من الصفقات. وقد تساعد آليات التعاون الإقليمي، وقواعد البيانات المشتركة، ونماذج العقود الموحدة، ونظم الرصد والتقييم القوية على تحسين الرقابة وإنفاذ الضمانات البيئية والاجتماعية.
- **يجب أن تكون المجتمعات المحلية في صلب هذه العملية.** ويتحقق الشمول، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات المهمشة مثل النساء والأقليات، عبر تطبيق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وآليات التقاسم العادل للمكاسب مثل التعويضات والوظائف والبنى التحتية.
- **لا بد من أخذ الأبعاد العابرة للحدود في الحسبان.** للعديد من صفقات الأراضي تداعيات عابرة للحدود، تطال المياه والتنوع البيولوجي، وقد تدفع إلى موجات من الهجرة، والتعاون الإقليمي ضرورة قصوى لاستيعاب هذه التداعيات. وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها في إطار هذا التعاون، من أجل تعزيز الحوكمة والحد من المخاطر: مواءمة اللوائح التنظيمية بين البلدان، وتحسين جودة البيانات، وإنشاء آليات مشتركة للرصد وحل النزاعات.
- **مواءمة استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية.** يجب مواءمة الاستثمار الأجنبي في الأراضي مع استراتيجيات تخصيص الأراضي واستراتيجيات النظم الغذائية الأوسع. ويمكن أن يضمن التقييم الدقيق لموارد الأراضي والمياه توزيع المكاسب على قدم الإنصاف، وتحقيق نتائج مستدامة.

المصدر: ESCWA, 2025b.

يشمل الاستثمار الأجنبي في الأراضي في المنطقة العربية حوالي 1.8 مليون هكتار (ESCWA, 2025b)، وغالباً ما يستهدف المناطق الغنية بالمياه للإنتاج الزراعي. وهذا ينافس، بصورة مباشرة، الاحتياجات المحلية إلى الأراضي الخصبة والموارد المائية، الشحيحة أصلاً، ما يشدد الحاجة إلى التخطيط الدقيق بحيث لا يتسبب الاستثمار بتفاقم أوجه عدم المساواة، وبحيث يستفيد السكان المحليون من عوائد الاستثمار. وتتعقد التحديات حين لا يخصص الاستثمار لإنتاج الغذاء، بل إما للمضاربة أو لإنتاج الوقود الحيوي من خلال استخراج زيت النخيل أو زراعة الجاتروفا على نطاق واسع.

والتنافس على طلب موارد المياه والأراضي، المحدودة في المنطقة العربية، يفاقم الضغوط على هذه الموارد، ويهددها بالنضوب والتدهور، فيشكل خطراً داهماً على استدامة إنتاج الغذاء، ويفاقم التحديات التغذوية القائمة. تتطلب الحوكمة الفعالة للنظم الغذائية في المنطقة احترام الحدود البيئية للطبيعة، وضمان توفر الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الغذائية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان استفادة مختلف القطاعات والمستخدمين على قدم الإنصاف. ويشمل ذلك وضع نظم حوكمة أفضل على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان حماية كل من السكان المعرضين للمخاطر والموارد الطبيعية.

باء. الاعتماد على الواردات وعدم المساواة في الأسواق العالمية

التحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه حوكمة النظم الغذائية في المنطقة العربية هو الاعتماد على الواردات الغذائية. وهذا الاعتماد يكشف المنطقة بشدة أمام تداعيات الاضطرابات في أسواق الغذاء العالمية. وبلغت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في المنطقة العربية 65.7 في المائة خلال الفترة 2021-2023[8]، علماً أن النسبة تجاوزت 90 في المائة في الأردن والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي والصومال وقطر والكويت وليبيا واليمن (FAO, 2025b). ومن المتوقع لهذا الاعتماد أن يتفاقم جراء النمو السكاني، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، وركود الإنتاجية الزراعية، وزيادة العجز التجاري، واشتداد الضغوط المالية، وخطر استنفاد احتياطيات العملات الأجنبية. وتتفاقم هذه الثغرة بسبب الارتفاع العالمي في الأسعار واضطرابات سلاسل الإمداد، كما لوحظ خلال الفترة 2021-2022 بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

وليس الاعتماد على الواردات مجرد قضية بيئية أو اقتصادية، بل هو متجذر في أوجه عدم المساواة الهيكلية التي ينطوي عليها النظام العالمي لتجارة الأغذية، والاختلالات في موازين النفوذ بين الشركات الزراعية الكبرى وصغار المزارعين والمنتجين. والحوكمة الفعالة هي التي تنخرط مع هياكل النفوذ هذه لتحسين عملية التخطيط لاستجابات السياسات العامة، وزيادة التعاون الإقليمي، وبناء نظم غذائية أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود.

1. أوجه عدم المساواة بين البلدان في نظام التجارة العالمي

إنتاج الغذاء العالمي كافٍ لتلبية احتياجات جميع سكان العالم (D'Odorico and others, 2014)، إلا أن هناك تفاوتات في توفر المياه والأراضي الخصبة، ما يبرز أهمية كفاءة نظم التجارة في ضمان توفر الغذاء في جميع أنحاء العالم. من الناحية النظرية، قد يدعم تحرير التجارة الأمن الغذائي، وذلك من خلال تحسين الكفاءة في إنتاج الغذاء، وزيادة توفر الغذاء، وخفض الأسعار، وتنويع سلاسل الإمداد (HLPE, 2023)، إلا أن نظام التجارة العالمي ينطوي على أوجه عدة لعدم المساواة. فالبلدان المتقدمة النمو تقدم دعماً مكثفاً لمنتجيها المحليين على حساب المنتجين المنافسين في البلدان المنخفضة الدخل، ما يحد من قدرة الأخيرين على المنافسة العادلة في الأسواق العالمية.

وخلال النصف الأخير من القرن العشرين، اتسعت الفجوة كثيراً بين البلدان الغنية والفقيرة من حيث سياساتها الزراعية والغذائية. فالبلدان المرتفعة الدخل تدعم مزارعيها وتفرض الضرائب على المستهلكين، وأما البلدان الفقيرة فكثيراً ما تفرض الضرائب على مزارعيها. وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم مفارقة التنمية (Swinnen, 2018). وأطلقت البلدان المتقدمة النمو برامج للدعم الزراعي، مثل السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة في عام 1962، ومبادرات مماثلة في أستراليا وكندا واليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. والهدف من هذه البرامج هو دعم المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة والشعير، وكانت النتيجة سوق عالمية مغمورة بالحبوب، وبأسعار منخفضة على نحو مصطنع.

وقد خفض هذا الدعم أسعار المواد الغذائية، لكنه عسر المنافسة على المزارعين في البلدان النامية، ما دفع العديد منهم إلى تحويل محاصيلهم، من المحاصيل الأساسية إلى المحاصيل المدرة للأرباح المخصصة غالباً للتصدير. وهذه المحاصيل المدرة للأرباح في الغالب غير محلية وكثيفة الاستخدام من الموارد، ولذا فهي تزيد من الاعتماد على المياه والأسمدة المستوردة والمبيدات الحشرية وعمليات الإنتاج الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

أدى إنشاء كل من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية إلى إصلاحات سياسية تهدف إلى الحد من التشوهات التجارية وتمكين البلدان الأصغر من خلال منحها صوتاً جماعياً في مفاوضات التجارة العالمية (ESCWA, 2022c). وفي الوقت نفسه، بدأت البلدان المنخفضة الدخل في خفض الضرائب على الصادرات الزراعية، ما زاد من الدعم المقدم لقطاعاتها الزراعية.

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك تحديات عديدة، وأوجه كثيرة لعدم المساواة. وكثيراً ما تعرضت منظمة التجارة العالمية لانتقادات بأنها لا تلبي احتياجات

الاقتصادات النامية بدرجة كافية. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات كبيرة من حيث التعريفات الجمركية ومخصصات الدعم منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، لا تزال حواجز غير مباشرة عدة تعوق التجارة الزراعية، ولا سيما الإجراءات غير الجمركية، مثل المعايير الصحية والصحة النباتية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو. وتزداد شبكة التجارة العالمية تعقيداً مع تعمق الترابط بين البلدان، وتزداد هيمنة عدد قليل من الأطراف الرئيسيين، مثل البرازيل واليابان وروسيا والولايات المتحدة (Wang and Dai, 2021). وهذا يجعل نظام التجارة العالمية مكشوفاً إزاء أي تغيير في الإنتاج من كبار منتجي الأغذية الأساسية.

وتداعيات هذا النظام في المنطقة العربية معقدة أيضاً. و13 دولة عربية فقط، من أصل 22، أعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO, n.d.). وخلال تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، أجرت البلدان التي انضمت إلى المنظمة تعديلات صعبة على سياساتها لتتماشى مع معايير الإنتاجية الدولية، بما في ذلك زيادة الخصخصة وتقليص القطاع العام، غالباً من دون تقديم الحماية الكافية لفئات السكان المعرضة للمخاطر. وفي الآونة الأخيرة، تزايد التوجه إلى إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. والبلدان العربية أطراف في 28 اتفاقية ثنائية و28 اتفاقية إقليمية (ESCWA, n.d.). وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب. إلا أن هذه الاتفاقيات لا تعطي الأولوية لتحرير التجارة الزراعية، ويبقي الاتحاد الأوروبي على تدابير غير جمركية مرتفعة (ESCWA, 2022c).

وشهدت التجارة البينية بعض التغيير خلال العقود الماضية، إذ تزايدت بشكل كبير نتيجة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997، إلا أن هذا التقدم تباطأ بعد أحداث الربيع العربي. وبحلول عام 2018، كانت 15 في المائة فقط من واردات المنطقة و16 في المائة من صادراتها بين بلدان داخل المنطقة (ESCWA, 2020).

وفي المنطقة العربية، تصدّر بلدان كثيرة محاصيل مرتفعة القيمة، مثل الحمضيات والتمور، بينما تستورد المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح والذرة والأرز (الجدول 7)، وميزانها التجاري الغذائي، عموماً، سلبي، فتتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات بكثير. ونظراً لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وشح الموارد المائية، وتسارع النمو السكاني، من المتوقع أن يتزايد، في المستقبل، الاعتماد على أسواق الغذاء للحصول على المواد الغذائية الأساسية، ويزداد معه انكشاف بلدان المنطقة إزاء التغييرات في التجارة العالمية.

الجدول 7. أهم الواردات والصادرات في عام 2021، بحسب القيمة (بآلاف الدولارات)

البلد	الواردات الزراعية والغذائية الرئيسية من حيث القيمة في عام 2021	القيمة		الصادرات الزراعية والغذائية الرئيسية من حيث القيمة في عام 2021	القيمة
الجزائر	القمح	2,107,909		التمر	117,212
	الذرة	1,204,372		السكر المكرر	90,200
	قصب السكر الخام أو سكر البنجر (الطرد المركزي)	1,043,171		المشروبات الأخرى غير الكحولية ذات السعرات الحرارية	11,457
	الحليب المجفف الكامل الدسم	954,573		دقيق القمح والميسلين	9,606
	فول الصويا	862,278		زيت فول الصويا	7,280
جزر القمر	الأرز	33,088		القرنفل (السيقان الكاملة)، خام	58,714
	الأرز المطحون	33,086		الفانيليا الخام	3,802
	لحم الدجاج الطازج أو المبرد	32,540		الزيوت الأساسية غير المصنفة في مكان آخر	3,700
	المشروبات الأخرى غير الكحولية ذات السعرات الحرارية	29,630		زيت السترونيلا	374
	الجليد والثلج	23,865		زيوت أخرى من أصل نباتي، خام	74

البلد	الواردات الزراعية والغذائية الرئيسية من حيث القيمة في عام 2021	القيمة	الصادرات الزراعية والغذائية الرئيسية من حيث القيمة في عام 2021	القيمة
مصر	القمح	3,773,463	البرتقال	798,480
	الذرة	2,455,977	مستحضرات الطعام غير المصنفة في مكان آخر	439,990
	فول الصويا	1,658,402	الفاكهة المحضرة غير المصنفة في مكان آخر	426,918
	زيت النخيل	1,304,274	السكر المكرر	398,998
	لحوم الماشية منزوعة العظم أو الطازجة أو المبردة	804,867	البطاطا	396,518
المغرب	القمح	1,910,575	الطماطم	1,140,297
	قصب السكر الخام أو سكر البنجر (الطرد المركزي)	994,689	اليوسفي والمندرين والكلمنتين	418,999
	الذرة	739,011	السكر المكرر	403,836
	زيت فول الصويا	602,908	التوت	382,644
	كعكة فول الصويا	387,907	العنب البري	311,074
اليمن	القمح	627,414	المانجو والجوافة والمانغوستين	36,220
	الأرز	518,464	البصل والكراث الجاف (باستثناء المجفف)	34,202
	الأرز المطحون	517,810	الفواكه الأخرى غير المصنفة في مكان آخر	27,014
	السكر المكرر	383,068	نخالة القمح	22,160
	زيت النخيل	361,637	المواد العضوية الخام غير المصنفة في مكان آخر	12,220

المصدر: الإسكوا باستخدام بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

2. اللاعبون الرئيسيون في أسواق الغذاء العالمية

على مدى نصف قرن الماضي، تزايد تحرير الأسواق، فنشأت بسرعة سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الغذائية، وتحول موضع التركيز في النظم الغذائية من الإنتاج إلى البيع بالتجزئة. وتضاعفت القيمة الحقيقية للتجارة في الزراعة والغذاء بين تسعينات القرن الماضي والمرحلة الحالية، وأدت الاقتصادات الناشئة والتطورات التكنولوجية دوراً أساسياً في هذا الزخم. إلا أن هذا النمو تزامن مع تواتر أكبر للأزمات الغذائية في البلدان النامية، ما أثار مخاوف بشأن دور سلاسل القيمة في الأمن الغذائي العالمي.

وتهيمن حالياً على تجارة الحبوب أربع شركات كبرى من البلدان المتقدمة النمو، هي: آرتشر دانيلز ميدلاند، وبانجي، وكارجيل، ولويس دريفوس. ويشار إلى هذه الشركات، في أحيان كثيرة، برباعي ABCD (إشارة إلى الحروف الأولى من أسمائها)، وقد أضيفت إليها شركات وافدة جديدة، مثل مجموعة NOW (مجموعة نوبل، وأولام إنترناشيونال، وويلمار إنترناشيونال). كما يهيمن عدد قليل من الشركات الكبرى على قطاعات أخرى من سلسلة القيمة الغذائية، مثل البذور والمواد الكيميائية الزراعية والآلات الزراعية وتجارة الأغذية بالتجزئة.

ومعظم شركات الأغذية الكبرى من البلدان المرتفعة الدخل، إلا أن بلداناً مثل الصين والهند والبرازيل تفرض نفوذها بشكل متزايد. ودور الشركات من المنطقة العربية محدود في هذا الإطار، باستثناءٍ واحد، حدث في عام 2020، عندما اشترت شركة أبوظبي التنموية القابضة المملوكة للدولة حصة 45 في المائة في شركة لويس دريفوس، إحدى أكبر

شركات تجارة ومعالجة الحبوب في العالم. وتضمنت هذه الصفقة اتفاقية طويلة الأجل لتوريد السلع الزراعية إلى الإمارات العربية المتحدة.

وتستأثر هذه الشركات الكبرى بمواقع محورية في أسواق الغذاء العالمية، حيث تنقل ملايين الأطنان من الحبوب من البلدان التي تتمتع بفائض من الأغذية إلى البلدان التي تعاني من عجز غذائي في جميع أنحاء العالم. تدير هذه الشركات أنظمة تسويق متكاملة، تبدأ من المزارع وتنتهي بالأسواق، من خلال ملكية التخزين ومرافق الموانئ والبنية التحتية للشحن ومصانع المعالجة والأنظمة المالية المتكاملة. ولدى هذه الشركات قدرات متقدمة في تحليل البيانات تمكّنها من توقع تقلبات الأسعار والاستفادة منها بدقة عالية (Murphy and others, 2012). وعلى الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي تزايد في العالم بأسره منذ عام 2020، حققت سلاسل القيمة الغذائية أرباحاً غير مسبوقة، مثل زيادة إيرادات كارجيل بنسبة 23 في المائة وأرباح آرتشر دانيلز ميدلاند التاريخية (Open Democracy, 2022). وكما قال مايكل فخري، المقرر الخاص للأمم المتحدة، «الشركات في النظم الغذائية تستخدم الثروة لتوليد المزيد من الثروة، بدلاً من استخدام الحياة لتوليد المزيد من الحياة. وتركّز النفوذ على نطاق عالمي من خلال الشركات هو أحد أعراض نظام اقتصادي سياسي متأصل يتجذر فيه عدم المساواة» (Right to Food, Food Foundation, 2022).

وتمتلك شركات الأغذية الكبرى قوة سوقية كبيرة تمكنها من التأثير على الطلب والابتكار والسياسة، كما لديها القدرة على التأثير على القواعد المتعلقة بالسلامة البيولوجية للنباتات ومبيدات الآفات واتفاقيات التجارة والاستثمار. على سبيل المثال، يشارك الرباعي ABCD في المائدة المستديرة حول زيت النخيل المستدام، التي تحدد كل ما يؤثر في إنتاج زيت النخيل من معايير عالمية وترتيبات للحوكمة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتستثمر الشركات الكبرى في تطوير أنواع غذائية جديدة، فضلاً عن اعتماد تقنيات مثل البيانات الضخمة وسلاسل الكتل وإنترنت الأشياء في أسواق المواد الغذائية. وأدى تأثيرها المتزايد على النظم الغذائية العالمية إلى ارتفاع سريع في استهلاك الأغذية فائقة المعالجة، وهو مصدر قلق متزايد في المنطقة العربية.

وهناك حاجة إلى إعادة تقييم نقدية لنظام التجارة العالمي، تفضي إلى دعوة إلى إصلاحات حقيقية تكون أكثر فئات المجتمعات هشاشة في صلبها. والنهج السائد المدفوع بالربح على علاقة نفور مع الاعتراف بالغذاء كحق من حقوق الإنسان. وتركّز النفوذ على أسواق الأغذية يعرّض الدول الضعيفة للاضطرابات ونقص الغذاء، وبالمقابل يعطي الشركات الكبرى نفوذاً كبيراً على أسواق الأغذية والنظم الغذائية وصنع السياسات. وفي الغالب، يفتقر صغار المزارعين إلى الموارد والنفاذ المؤسسي لتشكيل السياسات التي تؤثر على سبل عيشهم. ويتعين على بلدان المنطقة العربية أن تضع في اعتبارها، أثناء تصميمها وتنفيذها لاستراتيجيات النظم الغذائية، مدى تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية وموقعها داخل النظام التجاري غير المتكافئ.

جيم. انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات السياسية والنزاع

العامل الثالث الذي له تأثير كبير على حوكمة النظم الغذائية في المنطقة هو العلاقة المعقدة والمتآزرة بين انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات السياسية والنزاع. يؤثر النزاع على كلٍّ من الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية، ويؤدي إلى نقص الغذاء وتقلب الأسعار. ويؤدي النزوح القسري وتدمير سبل العيش إلى الحد من قدرة الأسر على تحمل تكاليف الغذاء الكافي والمغذي، فترتفع مستويات انعدام الأمن الغذائي وينتشر سوء التغذية.

المنطقة العربية من أشد مناطق العالم تضرراً بالنزاعات. وفي غزة، لا يزال جميع السكان معرضين لخطر المجاعة جراء تجدد الهجمات وتقييد وصول المساعدات الإنسانية. وتشهد الضفة الغربية أعلى مستويات النزوح منذ العام 1967، حيث أجبر نحو 40,000 شخص على ترك منازلهم منذ 21 كانون الثاني/يناير 2025، وذلك في ظل عملية «الجدار الحديدي» التي شنتها القوات الإسرائيلية (UNICEF, 2025b). وبين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأيار/مايو 2025، أودت الحرب على لبنان بأرواح نحو 4,000 شخص وشردت أكثر من مليون إنسان، لا يزال أكثر من 90,000 منهم نازحين، كما تضرر أكثر من 2,200 هكتار من الأراضي الزراعية، ما أدى إلى تعطيل إنتاج الغذاء وسبل العيش (ESCWA, 2025e). وفي السودان، يواجه ما يقرب من نصف السكان، أو حوالي 24.6 مليون نسمة، درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي جراء النزاع (IPC, 2025). وفي اليمن، وبعد عقد من الحرب، أشارت التقارير إلى أن 62 في المائة من الأسر لا تستهلك ما يكفي من الغذاء، وأن 34 في المائة تواجه

حرماناً شديداً من الغذاء (ReliefWeb, 2025).

وغالباً ما تتوقف هياكل الحوكمة القائمة عن العمل في فترات النزاع؛ وتتعطل الخدمات الأساسية، وتتآكل سيادة القانون، وتنهار القدرات الإدارية، وكلها عوامل تؤثر سلباً على النظم الغذائية. على سبيل المثال، واجهت الحكومة المركزية في الجمهورية العربية السورية مصاعب جمة في معالجة التضخم والفقر والبطالة بعد نشوب الحرب. وأدى الانخفاض الشديد في قيمة الليرة وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وصعوبة الحصول على المياه للري إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في البلد (Carnegie Endowment for International Peace, 2024). وكذلك، وفي أعقاب اندلاع الحرب في السودان في عام 2023، ضعفت قدرات الدولة بشدة، فتقلصت الحماية الاجتماعية، واشتدت الأزمة المصرفية فحدّت من وصول المزارعين إلى التمويل (Abbas, 2023). وخلال عام 2023، انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 46 في المائة (FAO, 2024b) فارتفعت أسعارها واشتد انعدام الأمن الغذائي.

وفي العديد من بلدان المنطقة العربية، تستأثر كيانات مختلفة، غير الحكومات المعترف بها دولياً، بالسيطرة أو النفوذ على أجزاء من الأراضي. وتجزؤ الحوكمة على هذا النحو يعطل سلاسل الإمدادات الغذائية من خلال نقاط التفتيش والرقابة، والصراع على الوصول إلى الموارد، والاختلافات في اللوائح والضرائب، وغياب الاستجابات المنسقة للأزمات الغذائية. على سبيل المثال، كان ازدواج فرض الضرائب سبباً في زيادة أسعار المواد الغذائية في كل من الصومال (Patel and others, 2023) واليمن (United Nations joint SDG Fund and others, 2023). وفي مثل هذه السياقات، غالباً ما تستغل الجماعات ذات القوة العسكرية أو الاقتصادية هذه الظروف لصالحها، بينما يظل السكان الأشد تعرضاً للمخاطر مستبعدين من الحماية والدعم.

وفي حالات الطوارئ، قد تضطر جهات مختلفة، مثل المنظمات الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، إلى سد الفجوات في الخدمات والحماية الاجتماعية، من تسليم الطرود الغذائية إلى دعم صغار المزارعين. وقد يكون للجهات الفاعلة المختلفة أهداف مختلفة، وقد تتمكن من ممارسة درجات متفاوتة من التأثير على النتائج الإنسانية والإنمائية. وقد يؤدي تعدد أصحاب المصلحة وديناميات النفوذ في ما بينهم، إلى جانب تعقيد الاستجابات الطارئة، إلى تعسير جهود التنسيق. ولتدارك هذا الواقع، لا بد من اتباع نُهج متكاملة ترتكز إلى الترابط بين البعدين الإنمائي والإنساني من أجل التأكد من عدم إهمال أحد.

ويمثل تحسين أداء النظم الغذائية أحد التدخلات الجيوسياسية الهامة، إذ يبني القدرة على الصمود في وجه النزاعات. وقد استخدم الحصول على الغذاء كسلاح حرب، وترتب على ذلك آثار مدمرة على المدنيين. وقد تبينت هذه الممارسة جلية، ولمرات كثيرة، خلال الحرب على غزة، حيث تضررت وسائل إنتاج الغذاء وآليات توزيعه بشدة بسبب الهجمات المتعمدة على البنية التحتية للزراعة والصناعة والنقل، وتفاقم الضرر جراء الحظر الإسرائيلي على دخول السلع الأساسية، بما فيها الغذاء ومياه الشرب والوقود (ESCWA, 2023b).

> **لم نر قط فرض الجوع على السكان المدنيين بهذا الشكل السريع والمطلق [...] من الواضح أن حرمان الناس عمداً من الغذاء جريمة حرب.**
>
> البروفيسور مايكل فخري، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء.(The Guardian (2025

من المهم النظر في النزاع، لا كمجرد مسبب لانعدام الأمن الغذائي، بل أيضاً كنتيجة له (Maystadt and others, 2014). على سبيل المثال، شهدت المنطقة العربية أعمال شغب في مناطق عدة عقب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية في عامي 2007 و2008. وفي الماضي، أدى إلغاء دعم الغذاء إلى تزعزع الاستقرار، من أعمال الشغب التي سميت «أحداث الخبز» في تونس في ثمانينات القرن الماضي، إلى الاحتجاجات في الأردن في عام 2018. وعدّت الدراسات ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، علاوة على العوامل السياسية والاجتماعية، كمحفز لاحتجاجات الربيع العربي في الجمهورية العربية السورية ومصر وغيرهما (Soffiantini, 2020). ويسود تصور بأن الغذاء الميسور الكلفة جزء من العقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها، وبالتالي ينظر إلى التغييرات في السياسات المرتبطة به على أنها تهديد لهذا العقد.

ولذا، على الحكومات أن توازن بعناية بين قدرة المواطنين على تحمل تكاليف الغذاء، وبين دعم المنتجين المحليين، وبين الاستقرار المالي. وعليها أيضاً أن تبقى على تنبه تام للصلة بين أسعار الغذاء والاضطرابات الاجتماعية. فسياسات الأمن الغذائي أوسع من الحسابات الاقتصادية لأنها أيضاً عامل حاسم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

الإطار 7 ● التعاون فيما بين بلدان الجنوب

يستوجب بعض التحديات التي تواجه النظم الغذائية، كتهديد تغير المناخ للموارد الطبيعية، وعدم المساواة في ديناميات الأسواق العالمية، وحركات النزوح واحتياجات الاستجابة للطوارئ، تنسيقاً بين أكثر من بلد. وبالإضافة إلى أنماط التعاون التقليدية القائمة بين الشمال والجنوب، لدى دول المنطقة العربية فرص واعدة لتعزيز التعاون مع مناطق أخرى من الجنوب العالمي، وذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب طوعي وتشاركي وموَّجه بالطلب [...]، وهو وليد تجارب وتطلعات مشتركة، كما يستند إلى مبادئ التضامن، والأهداف المشتركة، على أساس تفاهم راسخ بأن تنوع مسارات التنمية يسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة (United Nations, 2019).

تتمتع دول المنطقة العربية بروابط جغرافية وثقافية ولغوية عميقة لطالما شكلت ركيزة التعاون الإقليمي. وتضطلع الدول ذات الدخل المرتفع بدور محوري في دعم جهود التنمية، من خلال مؤسسات إقليمية، من بينها برنامج الخليج العربي للتنمية والصناديق التنموية في السعودية والكويت وأبوظبي. تُسهم التحويلات المالية، ولا سيما من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الأردن والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ولبنان ومصر واليمن. وتؤدي المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، دوراً محورياً في دعم مسار التعاون من خلال تبادل المعرفة وتنسيق الجهود.

في المنطقة العربية فرص واعدة لتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تنمية التجارة البينية في قطاع الأغذية، وتوثيق الروابط الاقتصادية بين دولها. وتمكن الآليات القائمة، مثل الاتفاقيات الثنائية وإطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من توسيع نطاق التبادل التجاري الإقليمي. وقد يساهم تنسيق بناء المخزونات الغذائية في تعزيز استقرار الإمدادات بالحبوب ودعم الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي؛ وتوسيع نطاق التعاون في مجال الاستثمار الخارجي في الأراضي خطوة هامة نحو المواءمة بين أهداف الأمن الغذائي وأهداف حماية البيئة في المنطقة، ويمكن تحقيقها من خلال تطوير آليات فعالة للرصد وتسوية النزاعات واعتماد معايير موحدة.

وهناك أيضاً حاجة إلى التعاون الإقليمي في مجال البيانات، والبحث العلمي، والتكنولوجيا. ويمكن لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تضطلع بدور داعم من خلال نقل خبراتها في مجال سلامة الأغذية إلى بقية بلدان المنطقة. كما يمكن أن تساهم عمليات نقل التكنولوجيا، مثل التوسع في استخدام البذور المقاومة للجفاف واعتماد تقنيات فعالة لإدارة الموارد المائية، أن يسهم في دفع مسار التنمية الزراعية المستدامة على امتداد المنطقة.

وعلى صعيد أوسع، يشكل التعاون مع مناطق أخرى من الجنوب العالمي في قضايا النظم الغذائية ضرورة ملحة. ودخل أكثر من بلد عربي في شراكات نشطة مع بلدان أفريقية، إلى جانب التعاون مع شركاء من مناطق أخرى من الجنوب العالمي. على سبيل المثال، أبرم المغرب شراكات رسمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع كلٍّ من الغابون وموريتانيا والسنغال، ما أتاح فرصاً لتبادل المعارف والخبرات. وتضطلع الجزائر بدور فاعل في تعزيز العلاقات بين المنطقة العربية وأمريكا الجنوبية، وتستضيف المكتبة العربية-الجنوب أمريكية بهدف تعميق التبادل الثقافي بين المنطقتين. ولكن لا يزال المجال واسعاً أمام مزيد من التعاون. فعلى سبيل المثال، يمكن لتوسيع تجارة الأسمدة بين دول شمال إفريقيا الغنية باحتياطيات الفوسفات ودول أفريقيا جنوب الصحراء أن يحسن من توفر الأسمدة بأسعار معقولة، ويفتح أسواقاً جديدة للموارد الصادرة عن شمال أفريقيا، ويسهم في تعزيز الأمن الغذائي على مستوى القارة.

وإلى جانب ما يتيحه التعاون فيما بين بلدان الجنوب من فرص لتقوية الروابط الاقتصادية وتبادل الخبرات على امتداد الجنوب العالمي، فهو أداة مهمة لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية في منظومات التجارة الدولية والتمويل والاستثمار. ومن خلال العمل المشترك، يمكن لبلدان الجنوب العالمي أن تدافع عن مصالحها المشتركة في ملفات كبرى مثل إعفاء الديون، واتفاقيات تجارة الأغذية، وتمويل المناخ، وتنظيم النظام المالي العالمي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما يفضي إلى تحقيق نتائج تنموية وطنية ويعود بالنفع على المجتمعات المحلية. وإعادة التفكير في الهياكل العالمية الموروثة وقيادة التغيير نحو أنظمة دولية أكثر عدلاً مفتاحان نحو تحقيق نظم غذائية عادلة ومستدامة.

المصدر: UNOSSC, 2019; UN-ECA, 2024.

4 تحسين الحوكمة في مجالات السياسات العامة الرئيسية

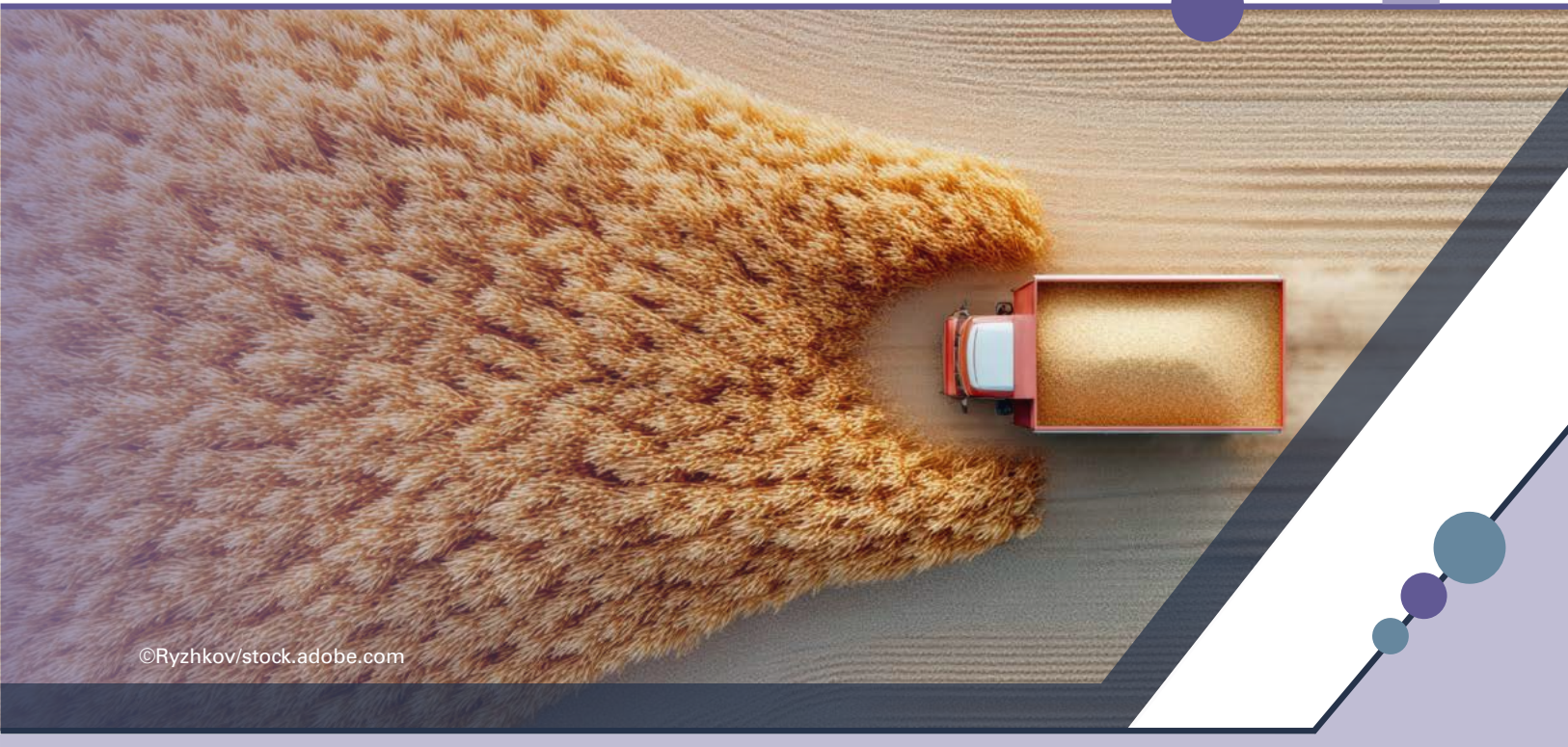

يوضح هذا القسم كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة عملياً في مجالات السياسات الرئيسية المرتبطة بالنظم الغذائية. ويسلط الضوء على التحديات المشتركة والمقايضات التي تتعامل معها الحكومات عند وضع سياسات، ويقدم توصيات مستهدفة. وتضم المجالات المشمولة المخزون الغذائي الاستراتيجي، والسياسات التجارية في قطاع الاغذية، ودعم المواد الغذائية، وضوابط الأسعار.

ألف. المخزون الغذائي الاستراتيجي

تزايد، خلال العقود الأخيرة، الاهتمام بمخزون الغذاء الاستراتيجي كأداة سياسية للحدّ من تقلبات أسعار الغذاء وزيادة الأمن الغذائي. ويمكن تعريف المخزون الغذائي الاستراتيجي على أنه مخزونات من السلع الغذائية الرئيسية، غالباً من الحبوب أو القمح، تحتفظ بها السلطات الحكومية لاستخدامها في المستقبل.

الشكل 2. شهور من مخزون القمح في المنطقة العربية

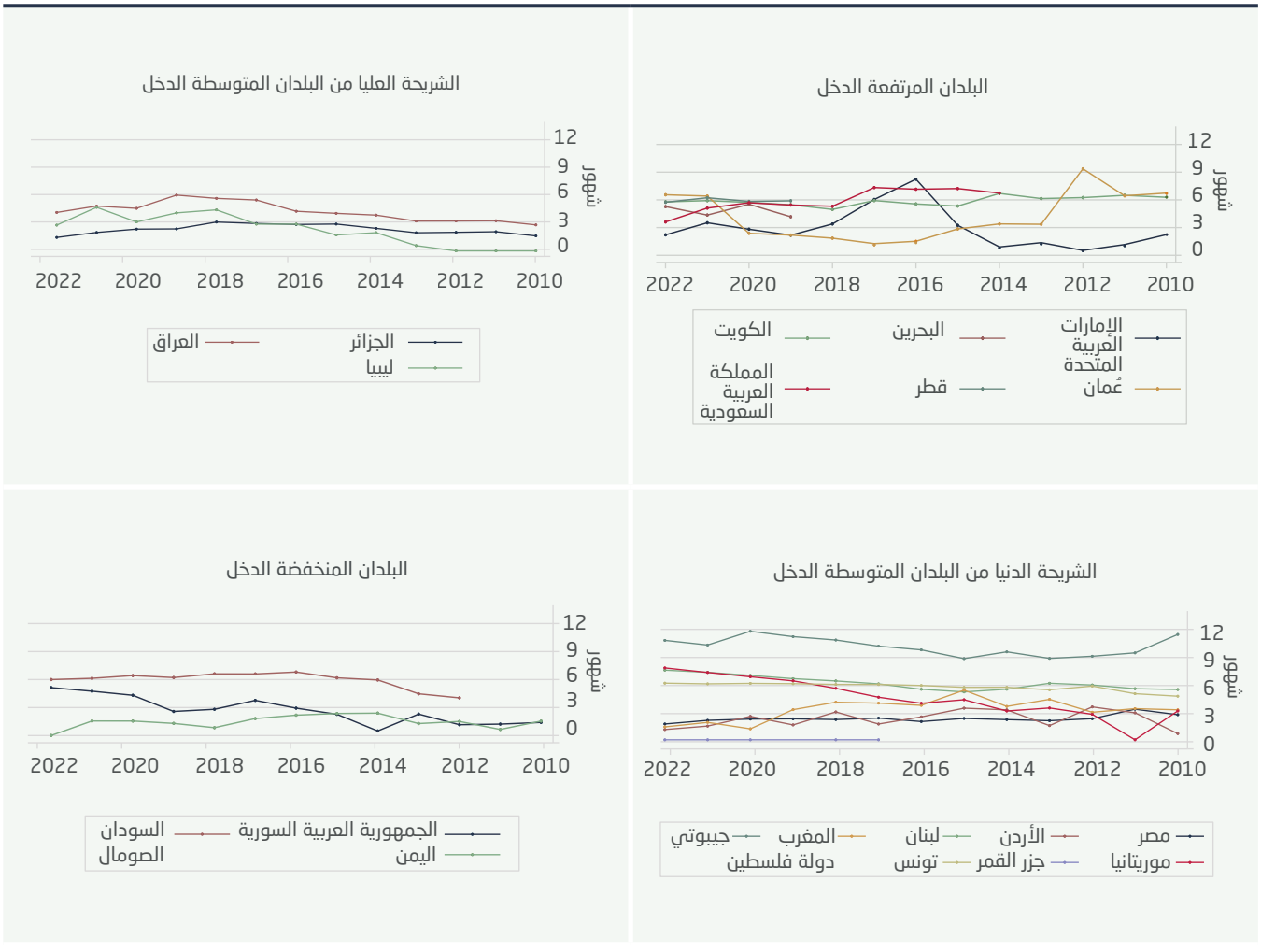

المصدر: لا تتوفر بيانات متاحة عن دولة فلسطين والصومال. حسابات الإسكوا بناء على Food and Agriculture Organization (FAO) (2025c).

جرت العادة في بلدان المنطقة على الاحتفاظ بمخزونات استراتيجية، ولكنّ الاهتمام اتجه نحو إدراج المخزون الغذائي في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي بعد أزمة الغذاء في الفترة 2007-2008 وما أفضت إليه من تقلب في أسعار الغذاء. وقد استجاب كلٌّ من الأردن والجزائر والعراق ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن للتقلب الحاد في سوق الحبوب الذي حدث في عام 2008 بالإفراج عن مخزون غذائي بأسعار مدعومة لزيادة الإمدادات المحلية (Demeke and others, 2008). ومن ثم، صرّح الكثير من البلدان عن اعتزام زيادة المخزون الغذائي لتغطية الاحتياجات لمدّة تصل إلى سنة أو سنتين. ولكن، وفقاً للبيانات المتوفرة، لم تترجم هذه النوايا إلى واقع. وكما هو مبين في الشكل 2، كان عدد البلدان التي زادت مخزوناتها الغذائية قليلاً. ونسبة مخزون القمح إلى الاستخدام في المنطقة، في عام 2022، يشير الشكل إلى مخزون يغطي أكثر من ثلاثة أشهر من الاستهلاك[10.9]، وتسببت التطورات العالمية الأخيرة، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، بمزيد من الضغوطات على مخزونات القمح العامة.

وهناك ثلاثة أسباب للاحتفاظ بمخزون من الأغذية: (أ) تثبيت أسعار المواد الغذائية ودعم منتجي الأغذية المحليين ومستهلكيها؛ (ب) استخدامها كمخزون للبرامج المنتظمة لتوزيع الأغذية؛ (ج) استخدامها في المساعدة الغذائية الطارئة أثناء الصدمات والأزمات.

يمكن أن يكون الحفاظ على مستوى معين من مخزونات القمح أداة قوية لتثبيت الأسعار وحماية المستهلكين والمنتجين. وكما هو موضح في الشكل 3، غالباً ما ينتج عن انخفاض مخزون القمح العالمية ارتفاع في الأسعار، ما يشير إلى أن مخزونات الأغذية قد يكون لها دور فاعل في الحدّ من التقلّبات في الأسواق المحلية والدولية، وفي الحيلولة دون تواتر الصدمات في الأسعار (FAO and World Bank, 2012). أما في حال حدوث انخفاض مفاجئ في إمدادات الحبوب، وذلك، مثلاً، بعد إخفاق موسم زراعي، يمكن للحكومة أن توزع جزءاً من المخزون إلى السوق، ما يقلّل الحاجة إلى واردات إضافية ويحول دون الشطط في رفع الأسعار. وطمأنة الأسواق عبر ضخ كميات كافية من إمدادات الحبوب فيها يثبط عن سلوكيات الاكتناز التي تدفع الأسعار نحو ارتفاع أكبر. بيد أن استخدام المخزونات لتثبيت الأسعار كان موضع جدل، فرأى بعض المؤلفين أنّ استقرار الأسعار المحلية من خلال المخزون الغذائي قد يؤثر سلباً على الأسواق العالمية مقارنةً بنتائج التجارة الحرة، إذ إنه يحتاج دائماً إلى الدمج مع الحواجز الجمركية مثل حظر الصادرات (World Bank, 2012).

من الأهداف المهمة الأخرى لمخزونات الأغذية العامة هو أن تكون بمثابة مخزون لبرامج توزيع الأغذية. ويوجد إجماع عام في الأدبيات حول فعاليتها في تحسين نتائج الأمن الغذائي، لا سيما في سياق الاستجابة للأزمات وعند الاقتران بالجهود المبذولة لتحسين استهداف الفئات الأشد تعرضاً للمخاطر. ولدى وقوع كارثة طبيعية، أو صراع، أو انسداد في البنية التحتية على سبيل المثال، يساهم وجود مخزونات جاهزة من الأغذية في تسريع الاستجابة الإنسانية. وأما أهم المخاوف الرئيسية المتعلقة بمخزونات الأغذية، فهي

الشكل 3. مخزون القمح العالمي وأسعار الأغذية (بالنسبة المئوية)

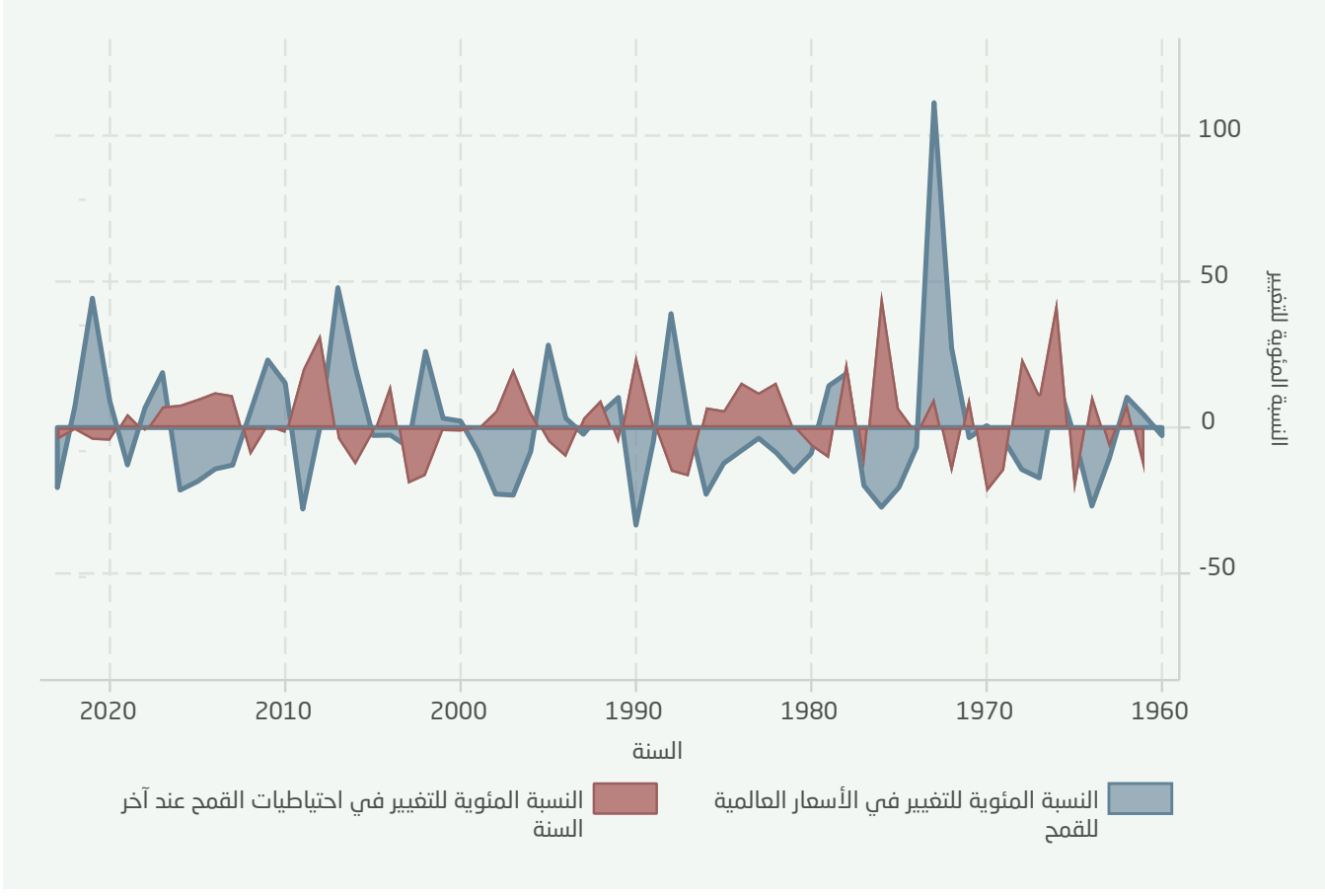

المصدر: المؤلفون باستخدام بيانات من وزارة الزراعة الأمريكية، خدمة البحوث الاقتصادية - بيانات القمح. عُدّلت أسعار القمح باستخدام دليل أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية. مستوحى من Gillson and Fouad (2014).

التكاليف المرتفعة بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية، وأنها قد تُثبط الاستثمار الخاص في إنتاج الحبوب وتخزينها (World Bank, 2012). كما أنّ الاحتفاظ بمخزونات الأغذية لغايات الاستجابة الطارئة فقط أقل كلفة من سياسات مثل توزيع إعانات غذائية شاملة، وذلك يساعد في تقليل الآثار السلبية المُحتملة، ويجعلها خياراً أفضل للسياسات العامة.

تعزيز إدارة مخزون الأغذية: تعتمد فعالية مخزون الغذاء الاستراتيجي على الحوكمة الرشيدة، والتصميم الدقيق والإدارة السليمة. في البداية، يجب إجراء تحليل دقيق للتوصل إلى قرارات بشأن تكوين المخزونات، وحجمها، وموقعها، إذ لا حلاً مناسباً للجميع، ويجب على البلدان أن تنظر إلى مدى تعرّضها لصدمات الأسعار والإنتاج، وتحمّلها للمخاطر، واستطاعتها تكبّد تكاليف الفرصة البديلة للمخزون. وفي الحالات الأمثل، تُصمَّم مخزون الغذاء كجزء من خطة تأخذ في الاعتبار سلاسل الإمداد بالأغذية من منظور كلي، وتدمج البنية التحتية اللوجستية مع استراتيجيات الشراء. ومن الأهمية بمكان الاحتفاظ بسجلات مستويات التخزين وتكاليفها، كما أنّ تعزيز الشفافية في جميع العمليات هو أمرٌ ضروري.

ومن الضروري أيضاً تحسين جمع البيانات المتعلقة بمستويات التخزين وتوافرها، إلا أن الكثير من البلدان إما لا يجمع أو لا ينشر البيانات المتعلقة بمخزون الأغذية العامة، والبيانات المتوفرة والمنشورة تفتقر إلى الجودة. ويضفي احتفاظ الكيانات العامة والخاصة بمخزون الغذاء مزيداً من التعقيد على جهود المحاسبة، وغالباً ما يوجد نقص في المعلومات عن الحالة المادية لهذا المخزون وما إذا كانت تُخزَّن بشكلٍ مناسب.

ويجب تفعيل التدخلات المتعلقة بمخزون الغذاء، لا سيما تدابير تثبيت الأسعار، استناداً إلى معايير ذات صلة، كما يجب تحديد جميع التوجيهات مسبقاً ونشرها للجمهور. وينبغي اتباع ثلاثة معايير ذات أهمية خاصة هي: عتبة الأسعار المحلية التي ستؤدي إلى إفراج عن مخزون الغذاء، ومستوى التخزين المستهدفة، ومعدل تجديد التخزين (FAO and World Bank, 2012). وعندما تُستخدم المخزونات لتثبيت الأسعار وكمخزون لتوزيع المعونة الغذائية في الوقت نفسه، لا بدّ من تفادي تضارب الأهداف وإضعاف الأداء عن طريق الحوكمة القوية، والعتبات المحددة جيداً.

وهناك، في مختلف أنحاء العالم، بعض المحاولات الناجحة لإنشاء مخزون غذائي إقليمي أو دولي مشترك. وعلى الصعيد النظري، قد يساهم المخزون المشترك المنسق في تقاسم عبء المخاطر، ما يقلل من إجمالي كمية المخزونات اللازمة، ويحقق مكاسب في الكفاءة. تحاجج دراسة رايت وكافييرو (Wright and Cafiero (2011)) بأنّ المخزونات المنسقة في المنطقة العربية قد تساهم في استقرار ملموس في إمدادات القمح، لا سيما في بلدان مثل تونس، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. بيد أن تنسيق المخزونات يتطلب استجابةً منظمة للسياسات، تشمل التزاماً من بلدان المنطقة بعدم فرض حظر على الصادرات في حال وقع شحّ في الإمدادات. ولم تنجح المحاولات السابقة في مختلف مناطق العالم بسبب التحديات المتعلقة بالحوكمة والبيروقراطية. ومن الاستثناءات القليلة هو مخزون حالات الطوارئ من الأرز الذي أنشأته رابطة دول جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة، ويديره كلٌّ من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية منذ عام 2002، ويركز على الاحتفاظ بمخزون احتياطي من الأرز للاستجابة للطوارئ. وتدعو الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي 2025-2035 إلى إنشاء هيئة عربية للمخزونات الاستراتيجية من خلال صندوق مشترك تديره مؤسسة مالية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

لا بد أن تسعى البلدان في المنطقة العربية إلى تعزيز أنظمة حوكمة مخزونات الأغذية العامة، من خلال وضع عتبات وأهداف واضحة، وتطوير جمع البيانات والشفافية. ويجب أن تُعتبر هذه المخزونات جزءاً من استراتيجية أوسع للأمن الغذائي تضم أبعاداً أخرى للأنظمة الغذائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود لتسريع تفعيل الهيئة العربية للمخزونات الاستراتيجية المقترحة.

باء. السياسات التجارية

تشمل السياسات التجارية الأنظمة والتدابير التي تحكم التبادل الدولي للسلع، والخدمات، ورأس المال، بما في ذلك أدوات مثل التعريفات الجمركية على الواردات، والضرائب على الصادرات وتدفقات رأس المال، والقيود المفروضة

على كميات الصادرات، والحواجز غير الجمركية، والأنظمة المحلية الأخرى التي تؤثر على الحركة عبر الحدود.

تعتمد بعض بلدان المنطقة تدابير شديدة الحمائية، وتشارك في منظمة التجارة العالمية بصفتها مراقباً وحسب. وتشمل هذه البلدان: الجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، ولبنان، وليبيا. وشهدت بلدان أخرى تحرراً كبيراً للسوق منذ ثمانينات القرن الماضي، مثل مصر، التي أدى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995 إلى انخفاض الحد الأقصى لمعدل التعريفة الجمركية من 50 إلى 40 في المائة (Abay and others, 2020)، في حين أدى إبرام اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية مع مصر عام 2004 إلى إلغاء التعريفات الجمركية على السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبي. وكذلك عندما انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ووقع على اتفاقيات لاحقة مع الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، انخفضت التعريفات الجمركية بشكل كبير على الواردات الزراعية وغير الزراعية (Abay and others, 2020).

غير أن تحرير السّوق أكثر فأكثر لم يأتِ من دون تكاليف، فقد خضعت البلدان العربية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية خلال تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي لتعديلات سياسية مهمة لتتوافق سياساتها مع معايير الإنتاجية الدولية، وشملت هذه التعديلات: الخصخصة، والتقليل من التوظيف في القطاع العام. وقد اتخذت هذه التدابير، غالباً، من دون تزويد الفئات السكانية المعرضة للمخاطر بالحماية الاجتماعية إزاء تداعيات هذه التحولات السياسية (ESCWA, 2020). كما أظهرت الأبحاث أن تزايد الانفتاح على التجارة قد يفاقم أوجه عدم المساواة في البلد في حال عدم اتخاذ تدابير لتفادي ذلك (ESCWA, 2023a).

ولطالما كانت السياسات التجارية من بين أهم أدوات الزراعة وسياسة الأغذية في ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل. لذلك، هي غالباً محور جهود جماعات الضغط، حيث تدعو جماعات المزارعين في البلدان المرتفعة الدخل إلى اتخاذ تدابير حمائية، بينما يضغط الفقراء في المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة الدخل من أجل وضع سياسات تبقي أسعار المواد الغذائية منخفضة. وللسياسات التجارية آثار مالية مهمة، ويمكن لعائدات التعريفات الجمركية والضرائب على الصادرات أن تعزز الإيرادات الحكومية وتحسن شروط التبادل التجاري، ولكن للدعم على الصادرات والواردات أثر عكسي في الغالب. كما أن التعريفات الجمركية على الواردات والضرائب على الصادرات سهلة التنفيذ نسبياً، ما يجعلها مصدراً عملياً للإيرادات الحكومية في البلدان ذات الدخل المنخفض والبنية التحتية المحدودة لجمع الضرائب (Swinnen, 2018).

والسياسات التجارية لها آثار مهمة على الأمن الغذائي وأسعار الأغذية. والاعتماد على الواردات الغذائية، لا سيما الحبوب، في تزايد مطّرد، ما يجعل البلدان العربية عرضة للتقلبات في أسعار الأغذية وأحجام توفرها في الأسواق العالمية. وتجد البلدان التي تسجّل عجزاً في الميزان التجاري، مثل تونس ولبنان ومصر، صعوبة في الحفاظ على مستوى مرتفع من الواردات.

تعزيز حوكمة تجارة الأغذية: يجب أن تسعى البلدان إلى تعزيز سياساتها التجارية الوطنية والإقليمية من خلال تحسين الحوكمة. ويجب أن يكون في صلب هذه الجهود اعتراف بأن الغذاء حق من حقوق الإنسان، لا مجرد سلعة، وسعي إلى تصميم السياسة التجارية وتنفيذها بطرق تحمي هذا الحق وتعززه.

ومفتاح هذه المساعي هو زيادة الشفافية، لا سيما بشأن إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية، والسياسات، واللوائح، والبيانات. وكشف مسح أُجري عام 2023 في 18 بلداً عربياً أن 60.78 في المائة فقط من هذه البلدان يرسل إشعاراً مسبقاً باللوائح التجارية الجديدة (ESCWA, 2024). والآليات المستقلة للرصد والتقييم ضرورية أيضاً لتقييم تأثيرات السياسات التجارية على الأمن الغذائي، والاستدامة، وعدم المساواة، وصحة المستهلك.

والمشاركة الفاعلة للأطراف المعنية، بما فيها المزارعون والمجتمع المدني والمستهلكون، أمر حيوي لتعزيز المساءلة والشرعية في السياسة التجارية. ويجب توخي الدقة في قياس آثار خيارات السياسات المختلفة على بعض الفئات، لا سيما تلك الأشد تعرضاً للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من زيادة الجهود لشمول أصوات هذه الفئات في عملية صنع السياسات. كما كشف مسح أُجري عام 2023، أن المنطقة العربية تتأخر بشكل ملحوظ في تطبيق منظور المساواة بين الجنسين، على الرغم من أن 80 في المائة من البلدان طبقت استشارة الأطراف المعنية

بشكلٍ كلي أو جزئي بشأن اللوائح التجارية الجديدة. وكان متوسط معدل التنفيذ لتدابير تدعم المرأة في التجارة 46 في المائة فقط، ولم تبلغ أي دولة عن تدابير مخصصة تستهدف التاجرات (ESCWA, 2024).

يساهم ترشيد الإجراءات الإدارية واعتماد الأدوات الرقمية في تبسيط التدفقات التجارية، وتسريع المعاملات، وتضييق المجال أمام الفساد. وفي الوقت الراهن، لا تزيد نسبة البلدان التي تنفذ، جزئياً أو كلياً، التجارة اللاورقية في المنطقة العربية على 47 في المائة، وذلك من أصل 18 بلداً شملها الاستطلاع. ولم يفعل أي من هذه البلدان التبادل الإلكتروني لشهادات الصحة والصحة النباتية تفعيلًا كاملًا. كما تواجه البلدان الأقل نمواً وتلك المتأثرة بالأزمات عوائق كبيرة في تنفيذ أنظمة الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية والضرائب، وكذلك في تفعيل أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونية (ESCWA, 2024).

ويحمل التعاون الإقليمي وتعزيز التجارة الزراعية في المنطقة العربية إمكانات واعدة. ويمكن لاقتصادات المنطقة الاستفادة منها من خلال تعزيز أدوات حوكمة التجارة القائمة، مثل الاتفاقيات التجارية الثنائية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجامعة الدول العربية، فضلًا عن الاستفادة من القوة التفاوضية الجماعية للحصول على شروط تجارية أكثر ملاءمة على الصعيد العالمي (ESCWA, 2022c). كما أن الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية، بما يشمل شبكات النقل المتطورة ومرافق التخزين الحديثة، يعزز الترابط الإقليمي ويفتح آفاقاً اقتصادية جديدة. وتشمل مجالات التعاون الإقليمي ذات الإمكانات الكبيرة لتوحيد المعايير وتحسين الكفاءة: الحد من أوجه التباين في سياسات البلدان، لا سيما في ما يتعلق بالمعابر الحدودية والمعايير الفنية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية.

يجب النظر إلى السياسات التجارية ضمن الإطار الأوسع لمنظومات الأغذية، بما يشمل آثارها على التغذية والبيئة وسبل العيش في المناطق الريفية والفئات الفقيرة في المناطق الحضرية. كما ينبغي أن تتماشى استراتيجيات التجارة الفعالة مع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، وضمان توفير فرص عادلة للمجتمعات الريفية والحضرية على حدٍّ سواء.

جيم. الدعم الغذائي وضبط الأسعار

لطالما استخدمت بلدان المنطقة العربية سياسات الدعم الغذائي وضبط الأسعار، إما لإتاحة السلع الغذائية الأساسية بأسعار ميسورة، لا سيما للفئات الأكثر هشاشة، أو لحماية المنتجين الزراعيين[11]. ودار الكثير من الجدل حول مدى فعالية هذه السياسات واستدامتها، ما دفع عدداً من البلدان إلى إدخال إصلاحات خلال السنوات الأخيرة. فألغى بعض البلدان المرتفعة الدخل، مثل المملكة العربية السعودية، دعم الأغذية تدريجياً، واتجهت بلدان أخرى، مثل الأردن ومصر، نحو اعتماد برامج حماية اجتماعية أكثر استهدافاً.

ومسألة الاستدامة المالية من أبرز الاعتبارات المرتبطة بسياسات الدعم وضبط الأسعار. فيصعب الاستمرار في الدعم الغذائي الشامل للجميع في ظل الارتفاع المتسارع لمعدلات التضخم والنمو السكاني. وفي مصر، شكل الدعم الغذائي نسباً تتراوح بين 4.5 في المائة و8 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال العقد الماضي (ESCWA, 2022b). أما في تونس، فشغل دعم الصناعات الغذائية المرتبة الثانية من حيث حجم الإنفاق العام في عام 2023، بما يعادل 6.9 في المائة من الميزانية (ESCWA, 2022b).

تشكل التشوهات السوقية وما قد يترتب عليها من آثار سلبية على المنتجين والمستهلكين عوامل هامة مؤثرة في كفاءة الدعم الغذائي وضبط الأسعار. وطالما ارتبط الدعم الغذائي وضوابط أسعار الأغذية بهدر الأغذية والإفراط في إنتاج واستهلاك سلع معينة وظهور الأسواق السوداء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي دعم المدخلات الزراعية إلى تحفيز الاستخدام المفرط للموارد، ما قد يتسبب في انخفاض الكفاءة والتدهور البيئي، بينما يكون دعم المخرجات أكثر كلفةً وينطوي على مخاطر أعلى بالنسبة للمزارعين. أما ضبط الأسعار فقد يُضعف الحوافز الإنتاجية بشكل مصطنع، ما قد يؤدي إلى نقص في توفر الأغذية. ففي تونس، على سبيل المثال، أدى ضبط الأسعار وتزايد تكاليف الإنتاج إلى نقص حاد في الحليب بحلول نهاية عام 2022، ما عرّض قطاع الألبان بأكمله للخطر.

ويتمثل تحد هام آخر في تأثير دعم الأغذية وضبط الأسعار على صحة المستهلكين. وطالما حفزت هذه السياسات الإفراط في استهلاك المواد الغذائية الأساسية المشبعة بالسعرات الحرارية والدهون والسكر، وحلّ هذا الاستهلاك محل استهلاك الأطعمة ذات القيمة الغذائية الأعلى. وتشير الأبحاث إلى وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مستويات الإنفاق على دعم الغذاء وزيادة نسبة السكان الذين يعانون من الوزن الزائد أو السمنة (Abbay and others, 2022). ففي مصر اقتصرت سياسات الدعم الغذائي قبل عام 2014 على الخبز وزيت الطهي والأرز والسكر، وارتبطت بزيادة مفرطة في الوزن بين النساء والأطفال في المناطق الحضرية (Ecker and others, 2016).

كما شرعت بعض الدول العربية في خطوات إصلاحية لتقليص أو إلغاء دعم الغذاء وضبط الأسعار، وغالباً ما استبدلتها بأنظمة حماية اجتماعية مستهدفة. في مصر، مثلاً، أُجريت إصلاحات على برامج دعم المستهلكين في عام 2014 بهدف معالجة الاعتبارات التغذوية وترجيح كفة التحويلات النقدية المستهدفة، وقد أسفر الإصلاح عن اعتماد برنامجَي تكافل وكرامة. أما في عام 2018، استُبدل دعم الخبز في الأردن بتحويلات نقدية موجّهة للأسر الفقيرة، غير أن هذه التغييرات واجهت تحديات في التنفيذ وأثارت جدلاً واسعاً. وفي نهاية المطاف، يتطلب الإصلاح والإلغاء التدريجي للدعم الغذائي وضوابط الأسعار فعالية في التنفيذ وحوكمة رشيدة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

تعزيز حوكمة الدعم الغذائي وضبط الأسعار: تحسين استهداف دعم الغذاء ومدخلات الإنتاج للأسر المعرضة للمخاطر والمنتجين خطوة أولى ضرورية. علاوة على

الإطار 8 • قطاع الألبان التونسي على شفا الانهيار

تسبب ضبط أسعار الحليب في تونس بوقوع نقص شديد في آخر عام 2022 ومطلع عام 2023، بعد أن ألزم قرار من وزارة التجارة وتنمية الصادرات، في عام 2021، مزارعي الألبان ببيع لتر الحليب لتجار الجملة بسعرٍ ثابتٍ قدره 1.14 دينار تونسي قبل آذار/مارس 2023 (République Tunisienne, Ministère du Commerce et du Développement des Exportations, 2021). وفي المقابل، مكن القرار المستهلكين من شراء الحليب بـ 1.350 دينار تونسي كحد أقصى للتر الواحد (République Tunisienne, Ministère du Commerce et du Développement des Exportations, 2021). كان الهدف من هذا القرار ضمان دخل ثابت للمنتجين وتأمين حليب بأسعار مقبولة للمستهلكين، غير أن ذلك ترتب عليه عواقب وخيمة في القطاع. فقد أدى إهمال الفروقات في نوعية الحليب إلى تحفيز المزارعين على التخلي عن الجودة. وعزل القرار سعر الحليب عن كلفة إنتاجه دون مسوغ، ما هدد استدامة القطاع على المدى الطويل.

وتسبب الخفض المصطنع لأسعار الحليب بعجز المزارعين عن تغطية تكاليف إنتاجهم المتزايدة مع نهاية عام 2022، وكان أحد أسباب تزايد التكاليف موجة جفاف مطولة، وزيادة أسعار الأعلاف الحيوانية بسبب الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الطاقة. نتيجة لذلك، تكبد الكثير من المزارعين التونسيين خسائر فادحة واضطروا إلى خفض الإنتاج، كما لجأ بعضهم إلى اتخاذ إجراءات قاسية مثل ذبح الأبقار قبل الأوان أو بيعها بطريقة غير قانونية لبلد مجاور هو الجزائر. وقد أسفر ذلك، عن شحٍ شديد في الحليب وحراكات احتجاج من المزارعين.

وفي محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، رفعت وزارة الزراعة الأسعار للمنتجين في آذار/مارس 2023 من 1.140 إلى 1.340 دينار للتر الحليب، فيما بقيت أسعار المستهلكين على حالها (TusTex, 2023). وأُعلِن عن زيادة أخرى مقبلة على أسعار المنتجين في أيار/مايو 2023 (The Arab Weekly, 2023). وعلى الرغم من أن زيادة عائدات المزارعين قد تخفف من التحديات المباشرة، لا بد أن تشمل الحلول الطويلة الأجل إصلاحات في سياسة ضبط الأسعار، وضمان تخفيف تشوهات السوق قدر الإمكان، مع الحفاظ على آليات الحماية الاجتماعية والاستثمار في السلع العامة، مثل البنية الأساسية الزراعية والبحث والتطوير.

أ. الحد الأقصى الحالي لسعر المستهلك هو 1.350 دينار لعلبة 1 لتر من الحليب نصف الدسم؛ و1.300 دينار لزجاجة 1 لتر من الحليب نصف الدسم؛ و1.310 دينار لزجاجة 1 لتر من الحليب نصف الدسم الثلاثي الطبقات.

ذلك، لا بدّ من تكييف هذا الدعم بحيث يلبي الاحتياجات التغذوية، وذلك من خلال إدماج معايير واضحة لتحديد الإفراط في التغذية ونقص التغذية، وتوسيع نطاق الدعم بحيث يشمل الفواكه والخضروات. كما ينبغي لدعم مدخلات الزراعة أن يشمل تدابير تضمن الاستدامة البيئية. ويجب أن تستند القرارات إلى فهم شامل لسلوك المستهلك المحلي وتأثيرات الدعم وضوابط الأسعار على الأسواق والنتائج التوزيعية. كما يجب تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع المراحل.

مع انتقال الدول من أنظمة الدعم الشامل وضبط الأسعار إلى اعتماد آليات حماية اجتماعية مستهدفة، لا بد من ضمان أن تكون هذه التحولات تصاعدية ومستنيرة بالأدلة، وأن تنفذ بشفافية. ففي بعض البلدان، تُعد الأسعار المنخفضة للغذاء جزءاً أساسياً من العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومات، الأمر الذي يستدعي التواصل الفعال بشأن تغير السياسات وتنفيذها تدريجياً. كما تعتمد برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة على التنفيذ الفعال. ففي السابق لم تترجم الموارد المحررة جراء أنواع أخرى من الدعم، لا سيما دعم الطاقة، إلى زيادات ملموسة في الإنفاق الاجتماعي في مصر (World Bank, 2022)، علماً أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التحسن في هذا الصدد (Ahram Online, 2023). وغياب برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة والمصممة بعناية، والقدرات المؤسسة الكافية لتنفيذها بفعالية قد يعني أن إلغاء الدعم الغذائي وضوابط الأسعار قد لا يتزامن مع إتاحة الحماية اللازمة للأسر المعرضة للمخاطر، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، فيهدد بالاضطرابات الاجتماعية (ESCWA, 2025d).

ومن المهم تحديد ما تهدف إليه سياسات الدعم وضبط الأسعار على الأجلين القصير والطويل، وضمان دمجها في إطار أوسع لمنظومة الأمن الغذائي. ويجب إعادة سياسات تصميم الدعم وضبط الأسعار أو إعادة توجيههما بما يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية، وذلك بوسائل تشمل دعم اعتماد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للتقنيات الذكية مناخياً، وتشجيع ممارسات الاقتصاد الدائري لدى صغار منتجي الأغذية. وقد تستفيد غالبية بلدان المنطقة العربية من الإصلاحات لسياسات الدعم وضبط الأسعار، بما في ذلك من خلال شمول الاعتبارات الغذائية والبيئية وتحسين آليات الاستهداف، إلا أن هذه التغييرات تتطلب تخطيطاً دقيقاً يأخذ في الاعتبار تأثير الفترات الانتقالية على الفئات السكانية الهشة. ومن الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع مراحل هذه العمليات.

الإطار 9 • إصلاحات في سياسات دعم الغذاء في مصر

عملت مصر، على مرّ السنين، على تحسين برنامج دعم المواد الغذائية. وكان برنامج الدعم الأصلي يغطي الخبز، والأرُز، والسكر، وزيت الطهي وحسب، لكنه أصبح الآن ذا نطاقٍ أوسع ليشمل أكثر من 30 صنفاً من المواد الغذائية بهدف تحسين النتائج التغذوية. كما حُدد عدد أرغفة الخبز المسموحة لكل أسرةٍ شهرياً للحد من هدر الأغذية والإفراط في استهلاك الخبز. وشهد استهداف الأسر ذات الدخل المحدود تحسناً ملحوظاً، فيما تتقدم جهود الحماية الاجتماعية الهادفة ببطء. عام 2015، أطلقت مصر برنامجَين للمساعدات النقدية يستهدفان أضعف الفئات السكانية، وهما: برنامج تكافل للأسر المعرضة للمخاطر التي لديها أطفال، وبرنامج كرامة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتبذل الحكومة أقصى جهدها للحدّ من تشوهات السوق، ففي عام 2014، على سبيل المثال، استبدلت دعم الطحين الذي تستخدمه المخابز لإنتاج الخبز بدعمٍ مباشر لأرغفة الخبز.

المصدر: ESCWA (2023a).

الخلاصة

تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية تحد معقد تلح الحاجة إلى معالجته. فعلى البلدان أن تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها، ولكن بطريقة شاملة ومستدامة قادرة على الصمود في وجه الصدمات. والتوازن بين هذه الاعتبارات صعب، لا سيما في البلدان التي تسعى إلى إعادة بناء نظمها الغذائية أثناء النزاع وبعده، حين تنتشر الهشاشة، ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي. ولا بد، لتحقيق هذا التوازن، من وضع أهداف واضحة في السياسات العامة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، ولا بد أيضاً من مراعاة ديناميات النفوذ السياسي، الداخلية والخارجية، التي تؤثر على عمل النظم الغذائية.

والحوكمة الفعالة والشاملة ركيزة لإحداث هذا التحول. فأطر الحوكمة المتينة تمهد لوضوح رؤية التحول، وإنشاء الهياكل اللازمة، والتوافق على آليات التنسيق المنشودة، والوصول إلى فهم أعمق لمصالح واحتياجات أصحاب المصلحة بمختلف أطيافهم. وتتطلب الحوكمة الرشيدة رؤية واضحة، ووجهة للسياسات العامة، وتخطيطاً منسقاً ومتسقاً، وتنفيذاً فعالاً للتدخلات. وهذا كله يجب أن يسترشد بأنظمة بيانات يمكن الوصول إليها، ووعي بديناميات النفوذ القائمة وبأوجه عدم المساواة السائدة. ومن خلال العمل المنسق والمتسق، وتعزيز المؤسسات، والالتزام المشترك بالاستدامة والإنصاف، يمكن للمنطقة العربية أن ترسم مساراً نحو نظم غذائية شاملة وقادرة على الصمود، ومستدامة للأجيال المقبلة.

المراجع

Abdelhafez, Ahmed A., and others (2012). Environmental and health impacts of successive mineral fertilization in Egypt. CLEAN – Soil, Air, Water, vol. 40, No. 4, pp. 356–363. Available at https://doi.org/10.1002/clen.201100151.

Ahram online (2023). Egypt raises minimum wage for government employees to EGP 3,500 & pensions by 15% as of 1 April. Available at https://english.ahram.org.eg/News/491010.aspx.

Al Jawaldeh, A., and others (2023). Qualitative review of national nutrition surveillance systems in the Eastern Mediterranean region. *Nutrients*, vol. 15, No. 17, p. 3689. Available at https://www.mdpi.com/2072-6643/15/17/3689.

Al Khouri, Riad (2012). The Last Frontier: the WTO, PTAs, and the Arab Region. Available at https://www.wto.org/english/forums_e/public_forum12_e/art_pf12_e/art15.htm.

Alexander, Fouad A., and Ian John Douglas Gilson (2014). Trade policy and food security: improving access to food in developing countries in the wake of high World prices. Available at https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0305-5_ch8.

Arab Reform Initiative (n.d.). Decentralization: The search for new development solutions in the Arab world's peripheries. Available at https://www.arab-reform.net/event/decentralization-the-search-for-new-development-solutions-in-the-arab-worlds-peripheries. Accessed on 12 June 2025.

The Arab Weekly (2023). Tunisia says talks with IMF positive, plans to raise food prices. Available at https://thearabweekly.com/tunisia-says-talks-imf-positive-plans-raise-food-prices.

Bahn, Rachel A., Yehya Abed Al Kareem, and Rami Zurayk (2021). Digitalization for Sustainable Agri-Food Systems: Potential, Status, and Risks for the MENA Region. *Sustainability*, vol. 13, No. 6. Available at https://doi.org/10.3390/su13063223.

Borgomeo, Edoardo, and Nuno Santos (2019). Towards a new generation of policies and investments in agricultural water in the Arab region: fertile ground for innovation. Rome, Italy: FAO; Colombo, Sri Lanka: International Water Management Institute (IWMI). Available at https://openknowledge.fao.org/items/34674c4a-dda4-4a8b-aa71-5354c6d4350e.

Camacho, Gabriela (2022). Food security and corruption. Transparency International. Available at https://knowledgehub.transparencycdn.org/kproducts/Food-security-and-corruption_PR_14.09.2022.pdf.

_____ (2025). Situation Analysis of farmer registries in the Near East and North Africa (NENA) – Implications for rural social protection. Cairo, FAO. Available at https://doi.org/10.4060/cd5235en.

Carnegie Endowment for International Peace (2024). Syria's Agricultural Crisis. Available at https://carnegieendowment.org/sada/2024/01/syrias-agricultural-crisis.

Coppedge, Michael (2025). V-Dem Dataset v14. Varieties of Democracy (V-Dem) Project. Available at https://doi.org/10.23696/vdemds25.

Demeke, Mulat, Guendalina Pangrazio, and Materne Maetz (2008). Country responses to the food security crisis: Nature and preliminary implications of the policies pursued. Available at https://openknowledge.fao.org/

server/api/core/bitstreams/8659fbfa-96be-499b-967a-6dc4ffba0898/content.

D'Odorico, Paolo, and others (2014). Feeding humanity through global food trade. *Earth's Future*, vol. 2, No. 9, pp. 458–469. Available at https://doi.org/10.1002/2014EF000250.

Ecker, Olivier, and others (2016). Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute (IFPRI). Available at https://doi.org/10.2499/9787511648204.

Egypt (2014). Constitution of the Arab Republic of Egypt. Available at https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session20/EG/A.HRC.WG.6.20.EGY_1_Egypt_Annex_4_Constitution_E.pdf.

Egypt State Information Services (2023). Cabinet approves formation of National Committee on Food and Nutrition Systems. Available at https://sis.gov.eg/Story/183618/Cabinet-approves-formation-of-National-Committee-on-Food-and-Nutrition-Systems.

European Institute of the Mediterranean (n.d.) Decentralisation in the Arab world must be strengthened to provide better services. Available at https://www.iemed.org/publication/decentralisation-in-the-arab-world-must-be-strengthened-to-provide-better-services. Accessed on 12 June 2025.

Food and Agriculture Organization (FAO) (2016). Qatar and FAO: Capacity building for sustainable natural resource management. Available at https://www.fao.org/3/AZ577E/az577e.pdf.

_____ (2023a). FAO and the Libyan Government of National Unity discuss ways to support and develop agriculture and food security in Libya. Available at https://www.fao.org/neareast/news/details/FAO-and-the-Libyan-Government-of-National-Unity-discuss-ways-to-support-and-develop-agriculture-and-food-security-in-Libya.

_____ (2023b). Regulatory framework for agricultural data in the Near East and North Africa region. Cairo. Available at https://doi.org/10.4060/cc6871en.

_____ (2024a). Inter-country learning dialogue on multistakeholder governance for agrifood systems transformation. Available at https://www.fao.org/food-systems/news-events/news-detail/en/c/1680521/.

_____ (2024b). *Special Report 2023 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan*. Available at https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8e198344-f214-46c5-bf37-26404fccbc9f/content.

_____ (2025a). FAOSTAT. Land Use data. Last updated on 9 September 2025. Available at https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL. Accessed on 10 September 2025.

_____ (2025b). FAOSTAT. Suite of Food Security Indicators. Last updated on 28 July 2025. Available at https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS. Accessed on 10 September 2025.

_____ (2025c). FAOSTAT. Food Balances (2010-). Last dated on 19 July 2025. Available at https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS. Accessed on 10 September 2025.

_____ (n.d.a). Success Story 19: Flexible Multi Partner Mechanism – Responsible investment frameworks [online]. FAO Flexible Voluntary Contribution (FVC). Available at https://www.fao.org/flexible-multipartner-mechanism/success-stories/story-19/en/. Accessed on 4 July 2025.

_____ (n.d.b). The Right to Food around the Globe. Available at https://www.fao.org/right-to-food-around-the-globe/constitutional-level-of-recognition/en/. Accessed on 12 January 2024.

FAO and the World Bank (2012). The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab

Countries. Available at https://www.fao.org/publications/card/en/c/a8fa59f9-06aa-4135-820f-b23d1bedadf0.

_____ (2020). Saudi Arabia National Transformation Program 2020. Available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/sau170026.pdf.

FAOLEX Database. Available at https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC147221/. Accessed on 15 August 2025.

Food Foundation (2022). 2021–2022 Annual Lecture: Prof Michael Fakhri Professor (UN Special Rapporteur, Right to Food). Available at https://www.youtube.com/watch?v=pe5S2I6LpwY.

Food Systems Coordination Hub (n.d.). Member State Dialogue Convenors and Pathways. Available at https://www.unfoodsystemshub.org/member-state-dialogue/dialogues-and-pathways/en. Accessed on 11 November 2024.

Food Systems Pathways: Towards Sustainable Food Systems. Available at https://www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/national-pathways/yemen/2022-12-07-en-food-systems-pathways_english_2022.pdf?sfvrsn=b1232495_1.

Frank, Jonas (2023). Strengthening budget transparency in the MENA region. Regional Notes. Available at https://internationalbudget.org/publications/strengthening-budget-transparency-in-the-mena-region/.

The Guardian (2025). 'No one should act surprised,' says UN expert who warned of starvation in Gaza last year. Available at https://www.theguardian.com/world/2025/aug/04/gaza-starvation-un-expert-michael-fakhri#:~:text=Fakhri%20was%20among%20the%20first%20to%20warn,this%20is%20now%20a%20situation%20of%20genocide.%E2%80%9D.

Goetz, Ariane, Hussam Hussein, and Andreas Thiel (2024). Polycentric governance and agroecological practices in the MENA region: insights from Lebanon, Morocco and Tunisia. *International Journal of Water Resources Development*, vol. 40, No. 5, pp. 816–831.

Government of Kuwait (2022). ممثل سمو أمير البلاد سمو ولي العهد يؤكد ضرورة تفعيل مبادرة الكويت بشأن مشروع استراتيجية شاملة للأمن الغذائي العربي. Available at https://www.e.gov.kw/sites/KGOArabic/Pages/ApplicationPages/NewsDetail.aspx?nid=1168590.

Government of the Sultanate of Oman (2016). Sustainable Agriculture and Rural Development Strategy towards 2040. SARDS 2040. Available at https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Sustainable%20Agriculture%20and%20Rural%20Development%20Strategy%20towards%202040%20-%20SARDS%202040.pdf.

High Level Panel of Experts (HLPE) (2023). Reducing inequalities for food security and nutrition. Rome, CFS HLPE-FSN. Available at https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/e9fc6d23-a6e8-44b0-b8ff-e80b4a8a561f/content.

Idlebi, Nibal (2025). Can open government be implemented in the Arab world? *Dubai Policy Review*. Available at https://dubaipolicyreview.ae/can-open-government-be-implemented-in-the-arab-world/. Accessed on 4 July 2025.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC) (2025). Sudan: Acute Food Insecurity Situation – Updated Projections and FRC conclusions for October 2024 to May 2025. Available at https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159433/?iso3=SDN.

Islam, Asif M. (2023). Data Transparency in the Middle East and North Africa. Policy Research Working Papers; 10346. © World Bank, Washington, D.C. Available at http://hdl.handle.net/10986/39517.

The Jordan Times (2025). Jordan: Cabinet approves tourism loan relief, restructures Food Security Council.

Available at https://www.zawya.com/en/economy/levant/jordan-cabinet-approves-tourism-loan-relief-restructures-food-security-council-u7ihbk2p.

Kibrom, Abay, and others (2020). *Food Policies and their Implications on Overweight and Obesity Trends in Selected Countries in the Near East and North Africa Region*. Available at https://www.fao.org/3/cb2338en/CB2338EN.pdf.

Kurdi, Sikandra, and others (2020). Too much of a good thing? Evidence that fertilizer subsidies lead to overapplication in Egypt. International Food Policy Research Institute. Available at https://doi.org/10.2499/p15738coll2.133652.

Lebanese Center for Policy Studies (2014). Decentralization in the Arab world must be strengthened to provide better services. Available at https://api.lcps-lebanon.org/content/uploads/files/1401092788-policy-brief-11-lcps.pdf.

Maystadt, Jean-Français, Jean-Français Trinh Tan, and Clemens Breisinger (2014). Does food security matter for transition in Arab countries? *Food Policy,* vol. 46, pp. 106–115. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0306919214000074.

Medani, Abbas (2023). Observations on the Situation of Social Protection Amidst the Sudanese War. Arab Reform Initiative. Available at https://www.arab-reform.net/publication/observations-on-the-situation-of-social-protection-amidst-the-sudanese-war/.

Medias24 (2022). L'irrigation des avocatiers pastèques et nouvelles plantations d'agrumes ne sera plus subventionnée. Available at https://medias24.com/2022/09/29/lirrigation-des-avocatiers-pasteques-et-nouvelles-plantations-dagrumes-ne-sera-plus-subventionnee/.

Middle East Council on Global Affairs (2024). Anticorruption in MENA: Insights and Global Comparisons. Issue Brief, October 2024. Available at https://mecouncil.org/publication/anticorruption-in-mena-insights-and-global-comparisons/.

Ministry of Agriculture of Jordan (2023). مجلس الوزراء يقر نظام مجلس الأمن الغذائي. Available at http://bit.ly/4o6llkM.

Murombedzi, James (2021). 12 – Accumulation by Dispossession: Climate Change and Natural Resources Governance in Africa. CODESRIA Bulletin, No. 01–02. Available at https://doi.org/10.57054/cb01-022014382.

Murphy, Sophia, David Burch, and Jennifer Clapp (2012). Cereal Secrets: The world's largest grain traders and global agriculture. Available at https://oxfamilibrary.openrepository.com/handle/10546/237131.

Nyeleni (n.d.). What is food sovereignty? Available at https://nyeleni-eca.net/food-sovereignty.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2024). Governing for Sustainable Prosperity in the Middle East and North Africa, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris. Available at https://doi.org/10.1787/d0da1d30-en.

OECD, FAO, and the United Nations Capital Development Fund (UNCDF) (2016). *Adopting a Territorial Approach to Food Security and Nutrition Policy*, OECD Publishing, Paris. Available at http://dx.doi.org/10.1787/9789264257108-en.

Open Data Watch (n.d.). Available at https://odin.opendatawatch.com/. Accessed on 1 July 2025.

Open Democracy (2022). The grain giants have made a bonanza from hunger. Time to take them apart. Available at https://www.opendemocracy.net/en/oureconomy/abcd-grain-giants-profit-world-hunger/.

Patel, Ronak B., and others (2023). *Conflict and Food Systems Somalia Report*. Available at https://hhi.harvard.edu/publications/conflict-and-food-systems-somalia-report.

ReliefWeb (2025). Available at https://reliefweb.int/report/yemen/wfp-yemen-food-security-update-september-2025.

Republic of Yemen (2022). WFP Yemen Food Security Update, September 2025. Available at https://reliefweb.int/report/yemen/wfp-yemen-food-security-update-september-2025.

République Tunisienne, Ministère du Commerce et du Développement des Exportations (2021). Prix à la Consommation des Produits Homologués. Available at https://commerce.gov.tn/prix-a-la-consommation-des-produits-homologues_11_30.

Sampson Devon, and others (2021). Food Sovereignty and rights-based approaches strengthen food security and nutrition across the Globe: A systematic review. Front. Sustain. Food Syst. 5:686492. Available at https://doi.org/10.3389/fsufs.2021.686492.

Soffiantini, Giulia (2020). Food insecurity and political instability during the Arab Spring. Global Food Security, vol. 26, 100–400. Available at https://doi.org/10.1016/j.gfs.2020.100400.

State of Palestine (2019). National Investment Plan for food and nutrition security and sustainable agriculture: NIP 2020–2022. Available at https://www.moa.pna.ps/uploads/STRATEGIES/16383480410.pdf.

Swinnen, Johan (2018). The Political Economy of Agricultural and Food Policies. Palgrave Macmillan US. Available at https://doi.org/10.1057/978-1-137-50102-8.

The Times (2023). Kuwait puts in place short- and long-term plans to strengthen food security system. Available at https://timeskuwait.com/news/kuwait-puts-in-place-short-and-long-term-plans-to-strengthen-food-security-system/.

TusTex (2023). Hausse du prix du lait frais à la production de 200 millimes par litre. Available at https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/hausse-du-prix-du-lait-frais-a-la-production-de-200-millimes-par-litre.

The United Arab Emirates' Government portal (n.d.). Food Security. Available at https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/food-security. Accessed on 1 August 2025.

Union des Comores (2018). Politique Nationale de Nutrition et d'Alimentation de l'Union des Comores (PNNA 2018 – 2025). Available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/com223822.pdf.

United Nations (2013). United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues 12th session, May 20 – 31, 2013. E/C.19/2013/CRP.4. Available at https://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/2013/CRP-4.pdf.

_____ (2019). *Report of the Second High-level United Nations Conference on South-South Cooperation*. Available at https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2019/07/N1920949.pdf.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2025b). State of Palestine Humanitarian Situation Report No. 36. – 1 to 28 February 2025. *Reliefweb*. Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/unicef-state-palestine-humanitarian-situation-report-no-36-1-28-february-2025.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA) (2024). United Nations E-Government Survey 2024: Accelerating Digital Transformation for Sustainable Development – With the addendum on Artificial Intelligence. Available at https://desapublications.un.org/sites/default/files/publications/2024-09/%28Web%20version%29%20E-Government%20Survey%202024%201392024.pdf.

United Nations Development Programme (UNDP) (2020). Inclusive Citizenship and the Data Imperative

in Arab Countries. *ResearchGate*. Available at https://www.researchgate.net/publication/349346819_Inclusive_Citizenship_and_the_Data_Imperative_in_Arab_Countries.

_____ (2023). Working With power in multistakeholder Processes, Insights from the UNDP Co-Inquiry on "How can we work more systemically to accelerate progress towards a more sustainable food system?". Available at https://www.undp.org/facs/publications/working-power-multi-stakeholder-processes.

UNDP, and others (2019). Gender Justice and Equality before the law. Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/gender-justice-law-assessment-arab-states-english.pdf.

United Nations Economic Commission for Africa (UN-ECA) (2024). North African Solutions to the Food Crisis in Africa: The Role of Fertilizers and Supportive Policies. Available at https://knowledgehub-sro-na.uneca.org/document/north-african-solutions-to-the-food-crisis-in-africa-the-role-of-fertilizers-and-supportive-policies/.

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UN-ESCAP) (2009). What is good governance? Available at https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019a). *Status Report on the Implementation of Integrated Water Resources Management in the Arab Region: Progress on SDG indicator 6.5.1.* Available at https://www.unescwa.org/publications/2019-status-report-implementation-integrated-water-resources-management-arab-region.

_____ (2019b). Moving towards Water Security in the Arab Region. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-english.pdf.

_____ (2020). *Assessing Arab Economic Integration How Agricultural Trade can Affect the Achievement of the SDGs through Further Integration Third Edition*. E/ESCWA/EDID/2019/4. Available at https://www.unescwa.org/publications/assessing-arab-economic-integration-how-agricultural-trade-can-affect-achievement-sdgs.

_____ (2022a). Social Expenditure Monitor for Tunisia. Available at https://sem.unescwa.org/sites/default/files/2022-10/2200834_web.pdf.

_____ (2022b). Social Expenditure Monitor. Available at https://sem.unescwa.org/.

_____ (2022c). *Trade for Food Security and Nutrition Security in the Arab Region*. E/ESCWA/CL1.CCS/2022/WG.14/Report. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/Report-Trade-food-security%26nutrition.pdf.

_____ (2022d). *Transboundary Cooperation in Arab States: Second Regional Report on SDG Indicator 6.5.2*. Available at https://www.unescwa.org/publications/sdg-indicator-6-5-2-transboundary-cooperation-arab-states.

_____ (2022e). *Water Development Report 9: Groundwater in the Arab Region*. Available at https://www.unescwa.org/publications/water-development-report-9.

_____ (2023a). *Inequality in the Arab Region: Food Insecurity Fuels Inequality*. E/ESCWA/CL2.GPID/2023/3. Available at https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-food-insecurity-fuels-inequality.

_____ (2023b). War on Gaza: weaponizing access to water, energy and food. E/ESCWA/CL1.CCS/2023/Policy brief.5. Available at https://www.unescwa.org/publications/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land.

_____ (2024). *Digital and Sustainable Trade Facilitation in the Arab Region 2023*. Available at

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/digital-sustainable-trade-facilitation-arab-region-2023-english.pdf.

_____ (2025a). Food systems transformation in the Arab region. Available at https://www.unescwa.org/events/food-systems-transformation-arab-region.

_____ (2025b). *Foreign Land Investment in the Arab Region: Toward Food Security and Sustainable Natural Resource Management*. Available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/land-investment-arab-region-food-security-sustainable-natural-resource-management-english.pdf.

_____ (2025c). Expert group meeting: Integrated and sustainable transitions: circular economy and e-commerce. Available at https://www.unescwa.org/events/integrated-and-sustainable-transitions-circular-economy-and-e-commerce.

_____ (2025d). Inequality in the Arab region: Rights Denied, Promises Broken. Available at https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-rights-denied-promises-broken.

_____ (2025e). The socioeconomic impacts of the 2024 war on Lebanon. Available at https://www.unescwa.org/publications/socioeconomic-impacts-lebanon-2024-war.

_____ (n.d.). Arab Trade Agreements. Available at https://ata.unescwa.org/. Accessed on 10 December 2024.

United Nations Food Systems Coordination Hub (2024a). Food Systems Transformation: Review and stocktake on the progress of food systems transformation: Progress, challenges, and best practices. Available at https://www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/regional-progress-reviews/africa/national-pathway-progress-review_unfs-coordination-hub.pdf.

_____ (2024b). Lebanon Food System Transformation Pathway. Available at https://www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/national-pathways/lebanon/2024-03-01-national-pathway-lebanon-eng.pdf.

_____ (n.d.a). Member State dialogue convenors and pathways. Available at https://www.unfoodsystemshub.org/member-state-dialogue/dialogues-and-pathways/en. Accessed on 3 April 2024.

_____ (n.d.b). Summit Dialogues. Available at https://summitdialogues.org/explore-dialogues/.

United Nations General Assembly (2021). Seventy-sixth session Agenda item 74 (b) Promotion and protection of human rights: human rights questions, including alternative approaches for improving the effective enjoyment of human rights and fundamental freedoms. A/RES/76/166. Available at https://docs.un.org/en/A/RES/76/166.

United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR) (1966). International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. Available at https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

United Nations joint SDG Fund, International Organization for Migration (IOM), United Nations Development Programme (UNDP), FAO, the Assessment Capacities Project (ACAPS) and ARK (2023). Food affordability in conflict-torn Yemen in light of the Ukraine war. Available at https://yemen.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1176/files/documents/2023-07/en-iom-yemen-food-affordability-in-conflict-torn-yemen-in-light-of-the-ukraine-war.pdf.

United Nations in Jordan (2022) The National Food Security Strategy 2021–2030. Available at https://jordan.un.org/en/201684-national-food-security-strategy-2021-2030. Accessed on 4 July 2025.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2024). Lebanon Flash Update 17

– Escalation of hostilities in south Lebanon, as of 2 May 2024. *Reliefweb.* Available at https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-flash-update-17-escalation-hostilities-south-lebanon-2-may-2024.

United Nations Office for South-South Cooperation (UNOSSC) (2019). South-South in Action: United Arab Emirates & the Global South-South Development Expo 2016. Available at https://www.southsouth-galaxy.org/action/united-arab-emirates-and-the-global-south-south-development-expo-2016/.

United States Agency for International Development (USAID) (2013). Integrating rule of law and global development: food security, climate change, and public health. Available at https://www.drghub.org/technical-resources/integrating-rule-of-law-and-global-development-food-security-climate-change-and-public-health.

Wang, Jieyong, and Chun Dai (2021). Evolution of Global Food Trade Patterns and Its Implications for Food Security Based on Complex Network Analysis. *Foods*, vol. 10, No. 11. Available at https://doi.org/10.3390/foods10112657.

World Food Programme (WFP) (2025a). Lebanon Situation Report – June 2025. *Reliefweb*. Available at https://reliefweb.int/report/lebanon/wfp-lebanon-situation-report-june-2025.

WFP, and the International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA) (2018). National Strategic Review of Food Security and Nutrition in Iraq. Available at https://mel.cgiar.org/reporting/download/hash/0529bcea4eb9d0bf74086502e59d549d.

Woertz, Eckart (2017). Agriculture and development in the wake of the Arab spring. International Development Policy | Revue internationale de politique de développement. Available at https://doi.org/10.4000/poldev.2274.

World Bank (2012). Using public food grain stocks to enhance food security (English). Washington, D.C. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/412711468336603745/Using-public-food-grain-stocks-to-enhance-food-security.

_____ (2022). Egypt Public Expenditure Review for the Human Development Sectors – Social Protection, Education and Health: Volume 1 – Macroeconomic Context, Social Assistance and Pensions (English). Washington, D.C.: World Bank Group. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/099445109262214705/P1759070aeb0780aa086f90926669758dba.

_____ (2024). Worldwide Governance Indicators, 2024 Update. Available at www.govindicators.org. Accessed on 30 October 2024.

_____ (2024). World bank Data. Arable land (hectares per person). Available at https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC. Accessed on 27 October 2025.

_____ (n.d.). Gender Data Portal. Available at https://genderdata.worldbank.org/en/indicator/sg-own-ld. Accessed on 15 August 2025.

World Trade Organization (n.a.). Members and Observers. Available at https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm. Accessed on 27 October 2025.

Wright, Brian D., and Carlo Cafiero (2011). Grain Reserves and Food Security in MENA countries. *Food Security*, vol. 3. Available at https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-010-0094-z.

الحواشي

1. يمثل عدد السكان مجموع السكان الذين يعيشون في المنطقة العربية، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2024. Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition 2024: Financing the Transformation of Agrifood Systems. Cairo. Available at https://doi.org/10.4060/cd3550en.
2. وقعت جزر القمر على العهد ولكنها لم تصدق عليه، ودولة فلسطين ليست من الدول الأعضاء، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لم توقعا على العهد ولم تصدقا عليه. متاح على الموقع التالي: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/treaty.aspx?treaty=cescr&lang=en.
3. في عام 2018، ذكرت تسع دول فقط في العالم السيادة الغذائية في دساتيرها أو قوانينها الوطنية، وهذه الدول هي: بوليفيا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور ومصر ونيبال ونيكاراغوا ومالي والسنغال وفنزويلا. المصدر: Geneva Academy, (2018). Research brief: the rights to food sovereignty and to free, prior, and informed consent. Available at https://geneva-academy.ch/wp-content/uploads/2025/09/The-Rights-to-Food-Sovereignty-and-to-Free-Prior-and-Informed-Consent.pdf. بالنسبة لمصر: https://sschr.gov.eg/en/the-egyptian-constitution/.
4. يقصد بالمساءلة التزام المسؤولين والمؤسسات العامة بتولي المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم أمام الجمهور. وترتبط المساءلة بوجود الشفافية وآليات الرقابة والمشاركة العامة وإنفاذ الإجراءات العقابية.
5. يشمل هذا التحليل فقط الأردن وتونس والجزائر والسودان والعراق وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن.
6. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات جرد البيانات المفتوحة لعام 2024. البيانات متاحة لـ 21 من أصل 22 بلداً عربياً.
7. المرجع نفسه.
8. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
9. البيانات متاحة لـ21 من أصل 22 بلداً عربياً. هذه المعلومات مستمدة من بيانات التوازن الغذائي لمنظمة قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، ويجب اعتبارها تقديراتٍ فقط لأن المعلومات الدقيقة والمفصلة عن المخزونات الغذائية لا تزال غير متوفرة.
10. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
11. تشمل الإعانات في هذا السياق: دعم المدخلات والمخرجات لمنتجي الأغذية، ودعم الأغذية الاستهلاكية.

تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية تحدٍّ معقد تلحّ الحاجة إلى معالجته، إذ يتعين على الدول تلبية الاحتياجات الغذائية والاقتصادية والاجتماعية لسكانها في ظلّ أنظمة بيئية هشة. وتتحمل الحكومات مسؤولية ضمان توفر الغذاء واستيراداته الموثوقة في ظل علاقات تجارية دولية غير متكافئة. كما تضطلع العديد من الدول بمهمة إعادة بناء منظومات الغذاء بعد النزاعات، ساعية إلى الخروج من دوامات انعدام الأمن الغذائي. والحوكمة الرشيدة هي ركن أساس في معالجة هذه التحديات، إذ تؤثر في كيفية إدارة الموارد وممارسة النفوذ ومسارات تحقيق الأهداف الإنمائية.

يسلط هذا التقرير الضوء على الحوكمة باعتبارها ركيزة أساسية لتحول النظم الغذائية في المنطقة العربية. ويؤكد التقرير على أهمية اعتماد رؤى واضحة تحدد وجهة السياسات العامة والتدابير ذات التأثير الأقوى في تحقيق تلك الرؤى. ويشدد أيضاً على دور الهياكل المؤسسية المتينة التي توازن بين المركزية واللامركزية، وتعزز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية. كما يركز على فعالية المؤسسات بما تنطوي عليه من آليات للمساءلة وأنظمة للبيانات والرصد وإشراك لأصحاب المصلحة. ويستعرض التقرير مجالات رئيسية في السياسة العامة، مثل المخزونات الغذائية الاستراتيجية وسياسات التجارة والدعم الغذائي، للدلالة على كيف يمكن للحوكمة الرشيدة أن توجه نحو استخدام نهج منسق قائم على الأدلة يشارك فيه الجميع. ويزود التقرير صانعي السياسات وشركاء التنمية والممارسين الملتزمين برؤى يمكن ترجمتها إلى الواقع لدفع عمليات تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية.

2500592A